الأمم المتحدة

S/PV.6782

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

الجلسة **٦٧٨٢**

الخميس ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ منه	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد بيرغر
	باكستان	السيد أحمد
	البرتغال.	السيد مادوريرا
	توغو	السيد أفاندي
	جنوب أفريقيا	السيد تلادي
	غواتيمالا	السيدة روثينتال
	فرنسا	السيدة لو فرابي دو إيلين
	كولومبيا	السيد كونتانا
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ماكيل
	الهند	السيد كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في أراضي يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

12-36295 (A)





المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2012/354)

رسالة مؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2012/349)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في أراضي يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2012/354)

رسالة مؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2012/349)

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا ورواندا وصربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالصينية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالين إلى الاشتراك في هذه الجلسة: القاضي ثيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضي فاغن جونسين، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والسيد سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

سيبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/354 والوثيقة S/2012/349 والتي تتضمنان على التوالي رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة ورسالة مؤرخة ٢٢ أيار/مايو موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

أعطي الكلمة الآن للقاضي ميرون.

القاضي ميرون (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أمثل أمام مجلس الأمن اليوم لمناقشة التقدم الذي أحرزته المحكمة في إتمام ولايتها كما جاء في التقرير الخطي المقدم مؤخرا إلى المجلس (انظر S/2012/354).

يسعدني أن أبلغ بأن المحكمة قد خطت خطوات واسعة في تنفيذ استراتيجية الإنجاز وفي انتقال سلس للآلية الدولية للأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وقد تم تنفيذ إصلاحات في عدد من المجالات، وتركت هذه الإصلاحات بالفعل أثرها الإيجابي على وتيرة عملنا من دون التضحية بالإجراءات القانونية الواجبة.

في الوقت نفسه ما برحت المحكمة تواجه تحديات عصيبة،

لا سيما فيما يتعلق بتناقص الموظفين. إذ أن الموظفين القيمين وذوي الخدمة الطويلة ما انفكوا يتركون من أجل الحصول على فرص عمل أكثر أمانا. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإعدادات من أجل الانتقال إلى آلية الأعمال المتبقية تقتضي حسم العديد من المسائل العملية والقانونية غير المسبوقة.

وكما أوضحت في تقريري المقدم في ٢٣ أيار/مايو، من المتوقع الانتهاء قريبا من معظم المحاكمات الجارية في المحكمة. ومن بين المحاكمات الثمانية الجارية حاليا، يتوقع الانتهاء من خمس منها بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ومهما يكن من أمر، ثمة محاكمات، بما فيها تلك المحاكمات المتعلقة بالمتهمين الذين أُلقي القبض عليهم مؤخراً وهم بالتحديد كارادزيتش وملاديتش وهادزيتش سيقتضي الانتهاء منها مزيدا من الوقت. ومن المتوقع لمحاكمتي ملاديتش وهادزيتش أن تستمران بعد تاريخ الانجاز المحدد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وبوسع المجلس أن يكون مطمئنا بأن هيئات المحكمة التي تنظر في تلك القضايا ستواصل التركيز في عملها على طرق ابتكاريه للاختصار من التأخيرات المحتملة إلى الحد الأدنى بينما في الوقت نفسه تعمل على حماية حقوق المتهمين بصورة كاملة.

وفي ذلك الصدد، أنوه أنه بسبب التدابير الفعالة المتخذة في الأعمال التي سبقت المحكمة بدأ البت في قضية ملاديتش في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢ مما يعني البدء بها قبيل ستة أشهر التاريخ المتوقع للبدء كما تم التنبؤ به في التقرير المقدم إلى المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/2012/473). ولئن كان هناك انفضاض قصير بسبب عدم الإقرار، فمن غير المرجح أن يعوق ذلك التأخير بدرجة كبيرة من إحراز تقدم في القضية.

من المقرر أن تبدأ قضية هاديتش في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أي قبل ثلاثة أشهر من التاريخ المتوقع للبدء فيها والذي جرت الإشارة إليه سابقا. وأثناء عرضي السابق أمام المجلس (انظر S/PV.6678)، دعوت إلى انتداب قضاة مخصصين للنظر في قضايا انتهاك حرمة المحكمة. وهذا الإصلاح، الذي استهدف تخفيف العبء عن كاهل القضاة الدائمين، والذين اضطر بعضهم للنظر في ما يصل إلى ثماني قضايا لانتهاك حرمة المحكمة إلى جانب قضيتن موضوعيتين، قد ساعدنا كثيرا على المضي قدما في تلك القضايا الموضوعية. وأود أن أعرب عن تقديري الكبير للمجلس لدعم هذا الإصلاح. ويسرني أن أعلن أن إعادة توزيع قضايا انتهاك حرمة المحكمة كانت أحد العوامل التي سمحت بأن تكون قضايا مثل قضية هاديتش جاهزة للمحاكمة في وقت أبكر مما كان متوقعا في السابق.

وتحرز دائرة الاستئناف في المحكمة أيضا تقدما كبيرا باتجاه الانتهاء من القضايا المدرجة في جدول دعاواها. وعلى سبيل المثال، وبفضل اعتماد تدابير مبتكرة، بدأ الاستماع إلى المرافعات في قضية غوتوفينا وماركاتش قبل الموعد المتوقع سابقا بأكثر من تسعة أشهر. وبالمثل، فإن الاستعدادات للاستئناف في قضية بيريزيتش تحقق تقدما سريعا جدا. وبينما يتم قطع خطوات كبيرة في تلك القضايا، فإن المسائل المعقدة المرتبطة بقضية متعددة المتهمين، مقترنة بمسائل الترجمة والتوظيف، تسببت في حدوث تأخيرات في هذه القضية. وتتخذ هيئة المحكمة في تلك القضية جميع التدابير الممكنة لتقليل أي تأخيرات أخرى إلى حدها الأدنى. وبخصوص دعاوى الاستئناف المحتمل رفعها مستقبلا، يُنتظر أن تندرج أي طعون في قضايا المتهمين الذين اعتقلوا مؤخرا - كاراديتش وملاديتش وهاديتش - ضمن اختصاص آلية تصريف الأعمال المتبقية.

وأود أن أوجه انتباه مجلس الأمن بصفة خاصة إلى قضايا توليمير وبرليتش وآخرين، المتوقع أن تصدر الأحكام الابتدائية فيها بحلول نهاية هذا العام، وإلى قضية شيشيلي، المتوقع الآن صدور حكم ابتدائي فيها في موعد غايته آذار/مارس ٢٠١٣. ولعل الأعضاء يذكرون أنني تكلمت، أثناء عرضي السابق أمام مجلس الأمن، عن التدابير التي اتخذها لتقليل زمن الترجمة في

هذه القضايا بنسبة ٥٠ في المائة. وهذه التدابير لا تزال سارية، ولكن تأخيرات غير المتوقعة في المحاكمات ذاتها تسببت في تأخير إصدار الأحكام الابتدائية ذات الصلة. ونتيجة لذلك، ورهنا بموعد صدور الأحكام الابتدائية وبالمواقف الإجرائية التي تتخذها مختلف الأطراف، من المرجح أن تندرج أي دعاوى استئناف في بعض أو جميع هذه القضايا الثلاث ضمن اختصاص آلية تصريف الأعمال، على الرغم من خفض زمن أعمال الترجمة ذات الصلة بشكل كبير. غير أنه في حالة رفع دعاوى الاستئناف في تلك القضايا أمام دائرة الاستئناف في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن ذلك سيؤدي إلى عمل دائرة الاستئناف في محكمة يوغوسلافيا ودائرة الاستئناف التابعة لآلية تصريف الأعمال جنبا إلى جنب حتى عام ٢٠١٦، وذلك استنادا إلى التوقعات الراهنة.

كثيرا ما أتلقى أسئلة عن صحة أحد المحتجزين، السيد فويسلاف شيشيلي. وأود أن أؤكد أن السيد شيشيلي، شأنه في ذلك شأن جميع المحتجزين، يحق له الحصول على أعلى مستوى من الرعاية الطبية في هولندا وهو يحصل على ذلك. وأنا شخصيا أهتم اهتماما كبيرا بضمان تلقي جميع المحتجزين لأفضل رعاية طبية ممكنة. وبينما يجب بالطبع أن تكون المعلومات الطبية الخاصة بفرادى المحتجزين سرية وهي لا تزال كذلك، يمكنني أن أبلغ المجلس أنني واثق من أنه يجري اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمحافظة على صحة السيد شيشيلي.

بينما تكون العوامل التي تؤدي إلى حدوث تأخيرات خارجة عن إرادتي في الغالب، يمكنني أن أؤكد أيضا لأعضاء المجلس أنني أتخذ جميع التدابير الممكنة بما يتفق مع مبادئ المحاكمة وفق الأصول القانونية واستقلال القضاء لضمان الانتهاء من تلك القضايا، بما في ذلك الترجمات الضرورية، في أقرب وقت ممكن.

ويتمثل إصلاح آخر استفادت منه المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في الإعفاء من الحظر الذي يفرضه مكتب إدارة الموارد البشرية التابع للأمم المتحدة على التعاقد المباشر مع متدربين. وقد سمح رفع هذا الحظر بالفعل للمحكمة باتخاذ خطوات لتخفيف آثار مغادرة الموظفين في قضايا معينة. وبينما تعرب المحكمة عن امتناها البالغ للدعم الذي جرى الإعراب عنه لهذا الإصلاح خلال زيارتي السابقة للمجلس، يجب أن أؤكد على أن هذا التدبير ليس بلسما شافيا. فالموظفون الممتازون من ذوي الخبرة العالية لا يزالون يتركون العمل في المحكمة بأعداد متزايدة. والمحكمة لم تحرز تقدما يُذكر في تأمين الدعم للتدابير المختلفة لاستبقاء الموظفين التي عرضتها على الأمم المتحدة قبل أكثر من نصف عقد من الزمان. وعلى النحو المبين في تقريري، يمكن إرجاع التأخيرات في العديد من القضايا الجارية بشكل مباشر إلى استنزاف الموظفين. وفي ضوء هذا الواقع المؤسف، لا يسع المحكمة سوى أن تعمل جاهدة على ضمان ألا تؤثر مغادرة الموظفين بصورة غير ملائمة على استراتيجية الإنجاز للمحكمة، وألا تلقي بعبء ثقيل جدا على كاهل بقية الموظفين الذين يمثل التزامهم غير العادي واجتهادهم ومواهبهم عوامل أساسية لنجاح المحكمة المستمر.

أتحول الآن إلى ما أحرزته المحكمة من تقدم في التحضير للانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. ويسرني للغاية أن أبلغ المجلس بأن الانتقال يمضي بسلاسة. ويرجع جانب كبير من الفضل في ذلك إلى مسجل الآلية والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا وإلى قلم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ووفقا للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، فإن الآلية ستبدأ أعمالها في ١ تموز/يوليه بافتتاح فرع الآلية في أروشا.

واستعدادا لذلك الحدث التاريخي، اتخذنا عددا من الخطوات الهامة، بما في ذلك أداء جميع القضاة لليمين. كما وزعنا مشروع القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات على القضاة للنظر فيها. وأتوقع بشدة اعتماد القواعد الإجرائية دون تأخير. وبفضل التعاون البناء من قبل زملائي، تمكنا من استكمال أداء

القضاة لليمين. ونأمل أن يتم اعتماد القواعد الإجرائية على وجه السرعة. وأشير إلى أنه بتنفيذ عمليات مبتكرة لإنجاز تلك المهام، فإننا نحافظ على موارد الأمم المتحدة لأقصى حد ممكن. كما أننا نعلن عن الشواغر من أجل تعيين ما يلزم من موظفين. وأود أن أعرب عن تقديري لمكتب إدارة الموارد البشرية لإصداره الإذن لمسجل آلية تصريف الأعمال بنقل عدد من الموظفين من المحكمة ومن المحكمة الدولية لرواندا إلى الآلية عبر عملية توظيف شفافة تتفادى التأخيرات التي ترتبط أحيانا بنظام الأمم المتحدة للتوظيف المعروف باسم إنسبيرا.

في أوائل أيار/مايو، عُقد الاجتماع الأول لمجلس تنسيق مديري آلية تصريف الأعمال في أروشا، والذي أعقبه عقد أول اجتماع مشترك على الإطلاق لمجلس التنسيق بين مديري الآلية ومديري المحكمة الدولية لرواندا. وقد أتاح لنا هذان الاجتماعان التوصل إلى عدد من القرارات الحيوية في ما يتعلق بالنقل المنظم لمهام محكمة رواندا إلى الآلية، مثل رصد القضايا المحالة إلى الولايات القضائية الوطنية.

وبفضل هذه الاستعدادات، ستكون آلية تصريف الأعمال جاهزة في ١ تموز/يوليه لتولي الاختصاص في جميع وظائف القضاء والادعاء العام المحددة في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) بشأن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بما في ذلك حماية الضحايا والشهود وتعقب الفارين وتنفيذ الأحكام والإجراءات المتعلقة بدعاوى انتهاك حرمة المحكمة ورصد إحالة القضايا بموجب القاعدة ١١ مكررا.

بالإضافة إلى ذلك، وكما يعلم أعضاء المجلس، سيكون مطلوبا من آلية تصريف الأعمال المتبقية عما قريب، أن تصبح مختصة بالنظر في طلبات الاستئناف، إن وجدت، في ما يصل إلى ثلاث قضايا معروضة على المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، جرى فيها تأخير إجراءات المحاكمة مؤخرا. وستتطلب طلبات الاستئناف في تلك القضايا، التي خصصت لها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أصلا مخصصات في ميزانيتها، تعيين قضاة استئناف من بين قضاة آلية تصريف الأعمال المتبقية، ودعم موظفين قانونيين وإداريين. ومن ثم سيترتب على ذلك تكاليف مالية على الآلية لم تكن متوقعة سلفا. ونعلم الآن بأن بعضا من باقي الأنشطة القضائية المنصوص عليها في ميزانية آلية تصريف الأعمال المتبقية لن يجري تنفيذها. ولذلك، يمكن استخدام الأموال المخصصة لتلك الأنشطة لدعم طلبات الاستئناف، إن وجدت، في قضايا المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. مع ذلك، فإن التكاليف الإجمالية بالنسبة للأمم المتحدة ستكون أكبر مما كان متوقعا في السابق.

أخيرا، عملا بالقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) تواصل المحكمة العمل مع بلدان يوغوسلافيا السابقة من أجل تيسير إنشاء مراكز إعلامية في المنطقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغت كرواتيا المحكمة بالتزامها بإنشاء مثل هذا المركز وإيجادها بناية لذلك الغرض. وعبر كذلك العضوان البوسني والكرواتي في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك مؤخرا، عن دعمهما لإقامة مراكز إعلامية في سراييفو. وتتعاون المحكمة حاليا مع المنظمات الشريكة، بما في ذلك البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، وحكومة سويسرا، من أجل المضي قدما بالمشروع إلى المرحلة القادمة. ولا تزال المحكمة تنتظر ردا من حكومة صربيا، بشأن ما إذا كانت ترغب في المضي قدما بشأن إجراءات إنشاء مراكز إعلامية على أراضيها.

إن الفترة المشمولة بالتقرير، كانت إحدى أكثر الفترات التي حققت فيها المحكمة إنتاجية كبيرة، مما أدى إلى تحقيق تقدم حقيقي نحو استكمال ولايتها. ويعود الفضل في ذلك التطور الإيجابي إلى حد بعيد، إلى الجهود الاستثنائية التي بذلها قضاة وموظفو المحكمة وإلى تنفيذ الإصلاحات الإدارية. وسأركز مرة أخرى على التحديات الكبيرة المرتبطة بآلية تصريف الأعمال

المتبقية، والعمل الممتاز الذي قام به جميع المعنيين بتيسير انتقال سلس للآلية وبداية حسنة لها. ويتعين شكرهم على تفانيهم.

ساعد المجلس من خلال إنشاء آلية تصريف الأعمال المتبقية على ضمان بأن إغلاق المحكمتين المخصصتين الرائدتين لا يفتح الطريق أمام عودة الإفلات من العقاب مجددا، سواء فيما يخص مَن لم يجر استكمال محاكماتهم أو استئنافاتهم، أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أو فيما يخص ما تبقى من الهاربين الذين وجهت لهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تهما، والذين لا يزال يتعين تقديمهم للعدالة. وساعد المجلس أيضا، من خلال آلية تصريف الأعمال المتبقية، على ضمان احترام حقوق الضحايا والشهود والأشخاص الذين أحيلت قضاياهم لمحاكم وطنية والأشخاص الذين حوكموا أو أدينوا من قبل المحكمة والمحكمة الجنائية الدولية، وأنهم سيظلون يحظون بالاحترام والحماية، حتى بعد أن تتوقف المحكمتان الأصليتان المخصصتان عن العمل. علاوة على ذلك، فإن المجلس بإحداثه لآلية تصريف الأعمال المتبقية، قد أرسى وسائل للحماية، وكلما كان ذلك ممكنا، تشاطر الاجتهادات القضائية التي لا سابقة لها، إلى جانب الأدلة وباقي السجلات التاريخية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. باختصار، إن نجاح آلية تصريف الأعمال المتبقية، ليس مهما فحسب من أجل تلك المؤسسة، بل إن فعالية الآلية حاسمة أيضا من أجل الحفاظ على تراث المحكمة الذي لا يقدر بثمن.

بالنيابة عن المحكمة، أشكر المجلس على دعمه المتواصل وعلى التزامه بالتحقق من أن استمرار أفضل تقاليد العدالة الجنائية الدولية، التي ساعدت المحكمة على إظهارها خلال ما يقرب من عقدين.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر القاضي ميرون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للقاضي يونسن.

القاضي يونسن (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية تهنئة الممثل الدائم للصين، وهي عضو المجلس الذي يضطلع برئاسة مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه. وأتمنى لكم سيدي، كل التوفيق في مهمتكم.

من دواعي شرفي الكبير مخاطبة أعضاء مجلس الأمن بصفتي الرئيس الجديد للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وعرض المستجدات الراهنة بشأن إستراتيجيتنا الخاصة بالإنجاز على المجلس. وأود أن أعرب عن تقدير كامل المحكمة لجميع حكومات مجلس الأمن على دعمها المتواصل، في الوقت الذي نقترب فيه أكثر من أي قوت مضى من إنجاز علمنا. كما أود أيضا تهنئة الممثل الدائم لغواتيمالا الدولة العضو في المجلس، الذي اضطلع برئاسة فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

من دواعي سروري إبلاغ المجلس بأنه منذ التقرير الأخير (انظر S/2011/731) أجرت المحكمة تغييرا كبيرا فيما يخص أنشطتها القضائية والإدارية. وبما أننا نقترب من إنجاز مجمل العمل المتعلق بالمحاكمات، أصبحت الأنشطة القضائية والقانونية أكثر تركيزا على طلبات إحالة القضايا إلى رواندا، وتبذل الجهود الإدارية أكثر فأكثر من أجل التقليص وتوفير الدعم اللازم لافتتاح فرع أروشا الخاص بآلية تصريف الأعمال المتبقية الشهر القادم. لكن لم يؤثر ذلك على لب عملنا المتمثل في استكمال جميع إجراءات المحاكمات والاستئناف بطريقة منصفة وسريعة.

في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، وتمشيا مع التوقعات منذ عام ٢٠١٠، جرى النطق بالحكم في المحاكمة النهائية لعدة متهمين في قضية كاريميرا وآخرين، الذي يمثل أسرع نطق بالحكم في قضية فيها عدة متهمين، ويظهر بأن الجهود المبذولة من أجل تحسين الفعالية خلال الأعوام الأخيرة،

كانت فعالة في العديد من القضايا. وخلال نفس الشهر، أيدت دائرة الاستئناف الحكم القاضي بإحالة أول قضية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أجل المحاكمة. وبعد الانتهاء من ترتيبات الضبط، نقل جان أوينكيندي إلى رواندا في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وأحيلت بالفعل ثلاث قضايا إضافية إلى رواندا لمتهمين هاربين. وطلب المدعي العام أيضا، أو سوف يطلب، ثلاث إحالات إضافية لقضايا هاربين، سيجري الانتهاء منها بحلول الشهر القادم. ومن المقرر تقديم آخر الهاربين الثلاثة، الذين يجري الانتهاء من حفظ الأدلة الخاصة بهم خلال هذا الشهر، للمحاكمة في إطار آلية تصريف الأعمال المتبقية، عند إلقاء القبض عليهم. وسيقدم المدعي العام المزيد من التفاصيل بشأن طلبات إحالة الهاربين وتتبعهم خلال عرضه.

ومن المتوقع النطق بخمسة أحكام قضائية خلال الستة أشهر المشمولة بالتقرير. وسيجري النطق بالأحكام الخمسة كلها، قبل نهاية هذا الشهر، ما عدا حكما واحدا. وبفعل متطلبات غير متوقعة متعلقة بالمحاكمة العادلة، بما في ذلك الاستمرار اللازم لمرحلة تقديم الأدلة خلال المحاكمة، من المنتظر النطق بالحكم في قضية أوغستين نغيراباتوار، التي هي آخر محاكمة متبقية لا تزال معروضة على المحكمة الجنائية الدولية لرواند، بنهاية عام ٢٠١٢، ومن المقرر أن تجري المرافعات الختامية خلال الشهر القادم. بالإضافة إلى ذلك، بالأمس تحديدا منحت الدوائر الابتدائية طلب إحالة القضية المرفوعة ضد برنار مُنياغيشاري إلى رواندا، وهو آخر متهم موجود رهن الحبس الاحتياطي على ذمة القضية في المحكمة. ويتعين على الإشارة إلى أنه بوسع المتهم الطعن في ذلك الحكم. وإذا حصل ذلك، فإننا نأمل في أن تصدر دائرة الاستئناف حكمها خلال الأشهر القليلة القادمة.

من ثم، وبناء على الحالة الراهنة للقضايا، وفي تباين صارخ مع التقرير الذي قدم قبل ستة أشهر فقط، من دواعي سروري الإبلاغ بأن المحكمة الآن قد قلصت كثيرا من عبء القضايا المعروضة عليها. لقد تم إتمام جميع المحاكمات تقريبا، ويرجع الفضل في ذلك بشكل كبير للعمل الشاق والمتواصل الذي يقوم به موظفونا، ولم يبق سوى حكم ابتدائي في قضية جارية سيصدر في النصف الثاني من عام ٢٠١٢. أما أحكام الاستئناف، فنحن على المسار الصحيح لإتمامها كافة قبل نهاية عام ٢٠١٤.

غير أنه يجب أن نشير إلى أن المحكمة لا تزال مسؤولة عن البت في القضيتين المتبقيتين المتعلقتين بإهانة المحكمة/شهادة الزور، اللتين أُكدت فيهما فعلا لوائح الاتهام، وذلك عملا بالترتيبات الانتقالية. وفي حالة تنفيذ اعتقالات في إطار هاتين القضيتين، أو عدم تأييد إحالة مُنياغيشاري في مرحلة الاستئناف، فإننا قد نضطر لتمديد الفترة الزمنية المتوقعة لإنجاز المحاكمات.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأوافي أعضاء هذا المجلس الموقر بمعلومات مستكملة عن حالة القضايا الثلاث التي لا تزال تطرح بشأنها بعض الأسئلة حول ما إذا كانت الطعون ستقدم إلى المحكمة أو آلية تصريف الأعمال المتبقية. وفيما يتعلق بالقضيتين الأوليين، قد تظل الطعون معروضة على المحكمة، بينما ستحال القضية الثالثة، بالتأكيد، إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

وأما فيما يتعلق بقضية نيزيمانا، ستصدر الأحكام في وقت لاحق من هذا الشهر. وفي قضية نزابونيمانا، صدر الحكم الشفوي في الأسبوع الماضي، وسيصدر الحكم الكتابي في وقت لاحق من هذا الشهر. ونظر المحكمة أو آلية تصريف الأعمال المتبقية في استئناف هذين القضيتين سيرتهن بمواعيد تقديم الإخطار بالاستئناف في كل قضية منهما.

ولدى الأطراف مهلة ٣٠ يوما ابتداء من موعد صدور الحكم الكتابي لكي يقدموا الإخطار بالاستئناف لديهم، إن وجد. وفي كلتا القضيتين، فإن تحديد الفترة الزمنية المخصصة لتقديم الإخطار يمكن الأطراف من القيام بذلك بعد ١ تموز/يوليه، موعد بداية إحالة القضايا على آلية تصريف الأعمال المتبقية. أما بالنسبة للقضية الثالثة، نغيراباتواري، فقد أصبح من

الواضح الآن أن الحكم الابتدائي لن يصدر قبل ٣٠ حزيران/يونيه، وبالتالي من المؤكد أن الاستئناف ستنظر فيه آلية تصريف الأعمال المتبقية.

بعد ذلك أنتقل إلى طلب مهم قدم مؤخرا وأرسلته إلى مجلس الأمن والجمعية العامة، يتعلق بتمديد مدة عضوية قضاة الدائرة الابتدائية في قضية نغيراباتواري ومدة عضوية الرئيس، لتتماشى مع أعمالنا المتبقية. ومدة عضوية هيئة القضاة في قضية نغيراباتواري ينبغي تمديدها إلى غاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أو إلى أن يصدر الحكم، إن صدر قبل ذلك. ومدة عضويتي ينبغي تمديدها إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وفقا للإنجاز المتوقع لجميع الأعمال القضائية. ولعمليات التمديد تلك أهمية بالغة لكفالة وفائنا بأهدافنا المتبقية لإتمام ولايتنا.

وأتناول الآن مسألة ملاك الموظفين. وجريا على ما اعتدنا عليه من تكرار إثارة هذا الموضوع في التقارير الأخيرة، لا نزال نواجه التحديات فيما يتعلق بتوظيف الموظفين والاحتفاظ بهم وإنهاء خدمتهم، بينما نمضي قدما في عملية الإنجاز. وعندما يكون التوظيف ضروريا، يصعب على المحكمة اجتذاب المرشحين الأكفاء، بالنظر إلى محدودية ما يمكن أن نقدمه من أمن تعاقدي بما أننا مؤسسة مقبلة على الإغلاق. ولا تزال المحكمة تواجه الصعوبات في الاحتفاظ بالموظفين المتمرسين، الذين لا يجدون الحوافز المالية للبقاء مع المحكمة حتى تنجز أعمالها، ولديهم فرص قليلة للترقي وقدر محدود من الأمن التعاقدي. ولذلك يغادرون المحكمة للعمل في أماكن أخرى، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها. وعلى الرغم من استمرارنا في العمل في نطاق الموارد المتاحة وإحراز تقدم كبير، فإن الاحتفاظ بالموظفين يمكن دوما أن يؤثر تأثيرا سلبيا على نجاحنا في إنجاز أعمالنا في الوقت المناسب.

إن عملية التقليص التي بدأت في عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تتواصل باقتراح إلغاء ٢١٢ منصبا خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وسيؤدي ذلك إلى تخفيض عام بأكثر من الثلث للمستويات المأذون بها في عام ٢٠١٠-٢٠١١. وعملية اتخاذ القرارات بصورة عادلة وشفافة بشأن الاحتفاظ بالموظفين خلال عملية التقليص تفرض مزيدا من الضغوط على مديري البرامج، الذين يجدون أنفسهم بالتالي مضطرين للقيام بمهام تتعلق بالاحتفاظ بالموظفين علاوة على أعباء أعمالهم العادية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أعباء أعمالهم قد تزايدت فعلا بسبب خطط إعادة الهيكلة، التي تتطلب من جميع الموظفين المحتفظ بهم القيام بمجموعة متزايدة من المهام.

يجب علينا أن نعرب عن امتناننا لإدارة الشؤون الإدارية، لا سيما مكتب المراقب المالي ومكتب إدارة الموارد البشرية، التي لا تزال تقدم الدعم للمحكمة بغية استكشاف واعتماد تدابير أخرى واتباع استراتيجية مشتركة لمواجهة التحديات المتعلقة بتقليص عدد الموظفين وإنهاء خدمتهم. وتشمل تلك التدابير تنفيذ الخطة التي وضعت سابقا بشأن إنشاء مكتب التنسيب الخارجي لمساعدة موظفي المحكمة الذين تقدموا بطلبات لشغل وظائف مختلفة في منظومة الأمم المتحدة.

أنتقل الآن إلى مسألة نقل الأشخاص الذين أبرأت المحكمة ذمتهم إلى أماكن مؤقتة. وقد وجه سلفاي في هذا المنصب انتباه المجلس إلى المشكلة المستعصية المتمثلة في إيجاد بلدان لاستقبال الأشخاص الذين أبرأت المحكمة ذمتهم. وإذ نحن على وشك إتمام جميع أنشطة المحاكمات، فإنني أعتبر تعزيز دوري في تلك الجهود معلما من معالم فترة رئاستي. وفي ذلك الصدد، سأكرس جهودي بصورة متزايدة لإقناع الدول الأعضاء بتقديم المساعدة فيما يتعلق بالنقل. وقد بدأت عملي فعلا في ذلك الصدد بمحاولة كسب التأييد لفائدة الأشخاص الذين أبرأت المحكمة ذمتهم لدينا. ولا أزال أفعل ذلك اليوم بمناشدة جميع أعضاء المجلس الإسهام بقسطهم في المساعدة على كفالة أننا ندعم الحق الأساسي للمرء في أن يعيش حياته بحرية بعد أن

أبرأت المحكمة ذمته.

أوافي الآن المجلس بمعلومات مستكملة عن الدور الذي تقوم به المحكمة في التحضيرات لفرع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في أروشا. وسيفتح فرع الآلية في أروشا أبوابه بعد أقل من شهر. وابتداء من ١ تموز/يوليه، ستتولى الآلية رسميا العديد من مهام القضاء والادعاء، إلى جانب المسؤوليات عن محفوظات المحكمة، وحماية الشهود والعديد من المهام الأخرى التي تقوم بها المحكمة حاليا.

أنا راض على ما وصلنا إليه من حيث الجهود المبذولة لكفالة انتقال سلس. وأود أن أشكر رئيس الآلية والمسجل والمدعي العام لديها على عملهم الحثيث في ذلك الصدد. وقد تشرفت، وسأتشرف ببذل قصارى جهدي لمساعدتهم في ذلك المسعى.

وأود أن أعرب عن عميق امتناني لمسجل المحكمة على كل ما قام به بمعية موظفيه بغية الإسهام في وضع الترتيبات العملية لتنسيق تقديم الخدمات الإدارية والخدمات الأخرى إلى الآلية، وفقا للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). ومنذ كانون الثاني/يناير، تعمل المحكمة على توفير حيز مكاتب كامل التشغيل للآلية داخل المباني الحالية للمحكمة. كما دعمت المحكمة الآلية في مجال توظيف الموظفين والمسائل المالية والمتعلقة بالميزانية، وساعدتها على إقامة علاقاتها مع البلد المضيف. وسجل المحكمة لا يزال يتبادل المعلومات والدراية في مجالات دعم الشهود وحمايتهم وإنفاذ الأحكام، بغية تيسير النقل السلس لتلك المهام إلى الآلية.

والجهود جارية على قدم وساق للتحضير لنقل محفوظات المحكمة ومحاضرها إلى الآلية، وستتواصل الجهود المنسقة بصورة متزايدة في الأشهر المقبلة. وكلما كان ذلك ممكنا، قمنا بمواءمة جداولنا الزمنية المتعلقة بالاحتفاظ بالموظفين مع الجداول الزمنية للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١؛ المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ وانتهينا من وضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقييم المحاضر وتصريفها والتحضير للمحاضر التي ستنقل إلى المحفوظات.

لقد انتهت المحكمتان من جهودهما المنسقة وقدمتا مشروع نشرة الأمين العام بشأن حساسية المعلومات، وتقييد الاطلاع على سجلات المحكمتين والآلية والتعامل معها والوصول إليه. ونتطلع إلى وضع الصيغة النهائية لتلك الوثيقة وإصدارها. ومع دنو انتهاء أعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وبدء آلية تصريف الأعمال المتبقية في التبلور، سنستمر في كفالة أن يُحسن استخدام المعارف المكتسبة والدروس المستفادة، من أجل إنشاء المؤسسة المكلفة بالاستمرار في مهام تصريف الأعمال المتبقية للمحكمة وتقاسم أفضل الممارسات لإغلاق المؤسسات القانونية الدولية. علاوة على ذلك، ستظل جهودنا قوية في بناء القدرات والتعليم في المنطقة، لكي لا يتمثل تأثير المحكمة في مكافحة الإفلات من العقاب فحسب، ولكن أيضا في تحسين وسائل تحقيق العدالة للمنطقة بأكملها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر القاضي يونسن على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد براميرتس.

السيد براميرتس (تكلم بالإنكليزية) أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن التقدم الذي أحرزناه نحو إنجاز مهمتنا.

إن سلسلة من المحاكمات التي تجري في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تقترب الآن من الاكتمال. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، عندما تبدأ محاكمة هاديتش، لن يتبقى إلا ثلاث قضايا في مرحلة عرض الأدلة خلال المحاكمة. وفي الوقت نفسه، نحن نعمل بجد للتحضير للعبء الكبير المتوقع

من القضايا المستأنفة. فمن المتوقع إصدار أحكام بحلول نهاية هذا العام في خمس محاكمات، تشمل ١٤ متهما.

في هذه الفترة المشمولة بالتقرير، تم إحراز مزيد من التقدم في قضيتين من أهم قضايانا، وهما ملاديتش وكاراديتش. وبدأت محاكمة ملاديتش في ١٦ أيار/مايو بالبيان الافتتاحي للإدعاء. وحدث ذلك التطور الذي طال انتظاره بعد مرور أقل من سنة على تاريخ اعتقال ملاديتش. وبعد فرار ملاديتش من وجه العدالة لـ ١٦ سنة، مثَّل بدء محاكمته يوما هاما بالنسبة للمحكمة وللكثير من ضحايا الجرائم المزعومة.

وفي محاكمة كاراديتش، استكمل الإدعاء تقديم أدلته في ما يقل قليلا عن الـ ٣٠٠ ساعة المخصصة. وقدم الإدعاء أكثر من ٦٠٠٠ مستند، ما يجسد حجم القضية التي تشمل الجرائم التي ارتكبت خلال حصار سراييفو لمدة ٤٤ يوما، والفظائع التي ارتكبت في سريبرينيتسا في تموز/يوليه ١٩٩٥، والجرائم التي اقترفت عبر ١٩ بلدية في البوسنة والهرسك وأخذ موظفي الأمم المتحدة كرهائن. إن تنسيق هذا الحجم من الأدلة، وضمان التدفق السلس للشهود والحفاظ على المواعيد النهائية الصارمة التي تفرضها الدائرة الابتدائية كانت مهمة شاقة. وستعقد الجلسات للدائرة الابتدائية في حزيران/يونيه لتحديد ما إذا كان هناك أساس لمقاضاة كاراديتش. وإذا كان الأمر كذلك، فسيبدأ كراديتش عرض قضيته في تشرين الأول/أكتوبر، مما يتيح له فترة زمنية مناسبة للانتهاء من استعداداته لمرافعة الدفاع.

وإذ نقترب من الانتهاء من مهمتنا، من المهم بصورة متزايدة استخدام مواردنا بشكل مرن. لقد اجتزنا فترة من الزمن دون أموال الميزانية العادية في قضيتي ملاديتش وهاديتش، ومطالب لم يسبق لها مثيل من قدراتنا على البحث عن الوثائق واستعراضها لأغراض إفصاح الدفاع، ومعدلات مرتفعة لحالات تخلي الموظفين عن العمل في أوقات حرجة. وأصبح استنزاف الموظفين المتوقع حقيقة واقعة، وليس هناك آلية قيد الاستخدام لمعالجة المشكلة. لا يمكننا أن نتوقع من موظفينا البقاء معنا في العمل دون أن يحصلوا على اعتراف مناسب بدورهم الأساسي في عمل المحكمة. وستقوم الحاجة بعد عام ٢٠١٤ إلى الموظفين الذين يملكون الدراية بقضايا المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافية السابقة والمهارات الفنية، خلال الانتهاء من الطعون الأخيرة للمحكمة الجنائية الدولية المعروضة على آلية تصريف الأعمال المتبقية. ويجب وضع استراتيجيات لتعزيز توافرهم المستمر.

إن التعاون اليومي المقدم من دول يوغوسلافيا السابقة إلى مكتب المدعي العام يرقى تماما إلى مستوى التوقعات. بما أنه لم يبق هاربون تلاحقهم المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، يمكننا الآن التركيز بشكل كبير على الطلبات الروتينية المتعلقة بالوثائق والشهود في القضايا الجارية. ونظرا لجدولنا الحافل بالقضايا في الأشهر المقبلة، سوف نستمر في الاعتماد على ردود سريعة وفعالة لطلباتنا المقدمة إلى كرواتيا وصربيا والبوسنة والهرسك. ونحن نتطلع إلى استمرار علاقات العمل المثمرة التي تربطنا بالنظراء الإقليميين في الفترة المقبلة التي ستكون مشمولة بالتقرير.

هناك استثناءان للمستوى المرضي عموما للتعاون مع دول يوغوسلافيا السابقة، وهما يؤثران على عمليات المحكمة وتَرِكَتِها.

أولا، ما زلنا نشعر بالقلق من عدم إحراز صربيا تقدما نحو التحقيق ومقاضاة الأفراد الذين ساعدوا الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية عندما كانوا فارين. لقد أثرنا هذه المسألة مرارا وتكرارا على مدى السنوات القليلة الماضية، لكننا لا نرى سوى أدلة قليلة على اتخاذ الإجراءات. ونحن نتوقع أجوبة على أسئلتنا بشأن كيفية تمكن فارين مثل كراديتش وملاديتش من التهرب من العدالة لسنوات عديدة، وعما إذا كان مسؤولون في الدولة متورطين في مساعدتهما. خلال زيارتي إلى بلغراد في ٢٢ أيار/مايو، أعرب المدعي العام الصربي لجرائم الحرب المرتكبة عن

التزامه بإجراء تحقيقات أكثر تعمقا في شبكات الهاربين في الأشهر المقبلة. نحن ننتظر نتائج التحقيقات باعتبارها مسألة ذات أولوية.

المجال الإشكالي الثاني من حيث التعاون مع مكتبي هو التقدم البطيء الذي تحرزه البوسنة والهرسك في مجال تجهيز مواد التحقيق المُحالة كجزء من استراتيجية الإنجاز لدينا. إن تسعةً من الملفات الـ١٣ التي أحالها مكتبي إلى مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك لا تزال معلقة، ولم نر دليلا ملموسا على التقدم المحرز منذ عام ٢٠٠٨. يجب على البوسنة والهرسك اتخاذ الخطوات لتسوية هذه الحالة.

يعتمد الإنجاز الناجح لولاية المحكمة الجنائية الدولية على نجاح عملية انتقال إجراء المحاكمات لدينا إلى إجراء محاكمات جرائم الحرب على الصعيد الوطني في دول يوغوسلافيا السابقة. لقد اعتمدنا استراتيجيات لنقل خبراتنا في جرائم الحرب المرتكبة في منطقة البلقان إلى السلطات الوطنية. وأدمجنا في مكتب الاتصال لدينا مدعين عامين من صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك، يعملون بمثابة حلقة وصل بين العدالتين الدولية والوطنية. ونحن ممتنون للاتحاد الأوروبي عل دعمه المالي المتواصل لتلك البرامج.

في عام ٢٠١١ وحده، حصل المدعون العامون على أكثر من ١٥٠،٠٠٠ صفحة من مجموعة الأدلة لاستخدامها في سير الدعوات على الصعيد الوطني. كما يتزايد عدد الطلبات الإقليمية للحصول على المساعدة. نحن نتوقع أن يستمر هذا الاتجاه بعد إغلاق المحكمة الجنائية الدولية. وستحتاج آلية تصريف الأعمال المتبقية إلى وضع استراتيجيات لتيسير تلك الطلبات. ونحن نعمل مع نظرائنا في المقاضاة لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوضع هياكل فعالة لآلية تصريف الأعمال المتبقية من أجل تلبية الطلبات من السلطات الوطنية.

ومع ذلك، نرى مشاكل خطيرة في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لجرائم الحرب، ولا سيما في البوسنة والهرسك، حيث الآلاف من الجرائم الخطيرة لا تزال تتطلب المتابعة. وما لم يتم وضع ذلك على رأس الأولويات، ويتم تخصيص المزيد من الموارد، فستفشل الاستراتيجية الوطنية لجرائم الحرب في البوسنة والهرسك.

كما يعتمد التنفيذ الناجح للاستراتيجيات الوطنية لجرائم الحرب على توفر مزيد من التعاون الإقليمي، وخاصة بين صربيا والبوسنة والهرسك. ولا يزال يتعين على مكتبي المدعيين العامين في هذين البلدين توقيع بروتوكول التعاون المقترح لجرائم الحرب، بعد مرور سنة تقريبا على تاريخ التوقيع الذي تم تحديده في البداية. وخلال لقاءاتي في سراييفو في أيار/مايو، لم أتلق أي تفسير مقنع للتأخير. هناك حاجة إلى الدعم السياسي من جميع الأطراف في البوسنة والهرسك من أجل حل هذه المشكلة.

وختاما، أود أن أقول إنه ليس من المقبول التصريحات التي أدلى بها مؤخرا الرئيس المنتخب حديثا لصربيا، الذي نفى أن تكون إبادة جماعية قد وقعت في سريبرينيتسا في تموز/يوليه ١٩٩٥. إن تصريحاته تتعارض مع النتائج القانونية والوقائعية التي توصلت إليها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة العدل الدولية. يمثل هذا الخطاب خطوةً إلى الوراء، ويفاقم من معاناة الضحايا ويعرض للخطر عملية المصالحة الهشة في يوغوسلافيا السابقة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر المدعي العام براميرتس إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد جالو.

السيد جالو (تكلم بالإنكليزية): لقد اكتسب تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا زخما كبيرا في الأشهر الستة الماضية. فقد تم الانتهاء من مرحلة الحصول على الأدلة في قضايا جميع المعتقلين حاليا، في انتظار حكمين سيصدران في غضون هذا العام.

كما انتهى مكتبي من استكمال ملفات قضايا جميع الهاربين، فيما يتعلق بالمرافعات والأدلة. كما انتهينا من جلسات حفظ الأدلة بموجب القاعدة ٧١ مكررا فيما يتعلق بقضيتين من القضايا الثلاث المعنية، وهما قضيتا كابوغا ومبيرانيا، ومن المقرر الآن أن تختتم فيما يتعلق بالقضية الثالثة – بيزيمانا – بحلول نهاية هذا الشهر. وسوف تيسر تلك الممارسة أي أعمال محاكمة قد تضطلع بها آلية تصريف الأعمال المتبقية.

لقد كان التقاضي بشأن إحالة القضايا جانبا كبيرا من عمل مكتبي خلال الفترة نفسها. وقد نجحنا في إحالة خمس من قضايا المتهمين – اثنان منهم معتقلون والبقية هاربون – إلى رواندا لمحاكمتهم بموجب المادة ١١ مكررا. والقرارات المتعلقة باثنتين من هذه القضايا أو الطلبات معلقة الآن، وأقترح تقديم طلب واحد آخر – الذي سيكون الأخير في وقت قريب. وآمل أيضا أن تكتمل إحالة جميع قضايا المتهمين المزمع إحالتها إلى الولايات القضائية الوطنية إلى رواندا بحلول نهاية عام ٢٠١٢. وبذلك فلن تبقى سوى قضايا المتهمين الهاربين الثلاثة الرئيسيين: كابوغا ومبيرانيا وبيزيمانا. وقد تقرر أن تضطلع آلية تصريف الأعمال المتبقية بمحاكمة تلك القضايا.

ويعزى نجاح استراتيجية الإحالة حتى الآن إلى حد كبير، إلى الالتزام من جانب حكومة رواندا، بدعم من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والشركاء الإنمائيين فيما يتعلق بتنفيذ عمليات كبيرة في مجال إصلاح القانون وتدابير بناء القدرات لضمان محاكمة عادلة وفعالة للمتهمين في إطار النظام القانوني. وأود أن أثني على حكومة رواندا لتعاونها، فضلا عن حكومتي كندا والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي للدعم الذي قدّم في تنفيذ تلك التدابير لمساندة وتعزيز النظام القضائي الرواندي.

ولم تحقق استراتيجية الإحالة مكاسب للنظام القضائي الرواندي فحسب، بل جعلت إكمال ولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في الوقت المناسب والسليم أمرا ممكناً. ولا يقل أهمية عن ذلك أن قرارات الإحالة التي اتخذتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد يسرت عملية نقل أو إحالة بعض المتهمين بارتكابهم جرائم الإبادة الجماعية إلى رواندا من قبل السلطات القضائية الوطنية التي لا تزال تواجه فيها إجراءات محاكمة المتهمين أو تسليمهم صعوبات فنية. وبذلك فقد سدت الثغرات القانونية المعيقة لمكافحة الإفلات من العقاب.

وتواصل قضيتا بوسيباروتو ومونيشياكا اللتان أحالتهما المحكمة الجنائية الدولية لرواندا للمقاضاة في فرنسا إحراز تقدم أمام قضاة التحقيق في ذلك الاختصاص القضائي. واكتست المقاضاة وإدارة الطعون أيضا أهمية قصوى، نظراً إلى أن أعباء مكتب المدعي العام قد شهدت زيادة كبيرة خلال فترة السنتين. وبعد صدور الحكم في محاكمة مثل فيها عدة متهمين وأخرى مثل فيها متهم واحد، وهما محاكمة نداهيمانا وكاريميرا وآخرين، فقد واصل مكتبي

التقاضي في ٣٣ من الطعون المقدمة عقب إصدار الأحكام النهائية والعقوبات في ١٢ قضية أعيدت إلى الطعن. وعمل المكتب بنشاط أيضا في الاستعداد المسبق لستة طعون إضافية محتملة. ونتوقع أن يكمل المكتب عبء عمله في الطعون المعروضة عليه، بما في ذلك أي طعون محتملة من الأحكام الصادرة عن اثنتين من الدوائر الابتدائية ضمن الإطار الزمني لاستراتيجية إنجاز أعمال المكتب.

وإذا ما كانت طلبات الإحالة المعلقة ناجحة أيضا، فسوف يتحول تركيز مكتبي فيما يتعلق بتعقب الهاربين إلى الهاربين الثلاثة الرئيسيين الذين تقررت محاكمتهم بموجب اختصاص آلية تصريف الأعمال المتبقية. ومع ذلك، سنواصل تقديم الدعم إلى رواندا في جهود تعقب واعتقال هؤلاء الهاربين الذين أحيلت قضاياهم إلى ذلك الاختصاص القضائي. وتجدر الإشارة إلى أن جميع الدول ملزمة، وفقا للمادة ٢٨ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وأوامر المحكمة الجنائية الدولية

لرواندا ودوائر الاستئناف فيما يتعلق بالقبض على الهاربين داخل الحدود الإقليمية لبلدانهم ثم نقلهم إلى رواندا أو لأي اختصاصات قضائية أخرى قد تحددها تلك الدوائر.

ولا يزال تعقب المتهمين الثلاثة الرئيسيين يشكل تحديا. وترجح المعلومات التي في حوزتنا وجود المتهم الهارب كابوغا في كينيا، ومبيرانيا في زمبابوي، في حين تشير إلى وجود بيزيمانا في مواقع مختلفة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى نفسها. ويجب لمصلحة السلام والعدالة، أن تتعاون جميع الدول مع المحكمة الجنائية الدولية وأن تدعمها في الجهود الرامية إلى اعتقال هؤلاء الهاربين، وأن يمارس المجتمع الدولي، عبر العمل من خلال مجلس الأمن، نفوذه على الدول التي تأوي أولئك الهاربين. وفي حين تقررت محاكمة هؤلاء الثلاثة من قبل الآلية، فإنه قد يصبح من الضروري، فيما إذا واصل الثلاثة الهروب من العدالة لوقت طويل، النظر في مرحلة ما، في خيار إحالة قضاياهم إلى اختصاص محكمة وطنية مناسبة لمحاكمتهم. ونظرا أيضا إلى الاشتباه في وجود الهاربين في مناطق شرق ووسط وجنوب أفريقيا، فإن مكتبي يشجع بنشاط المؤسسات الحكومية الإقليمية المشتركة في المنطقة على جعل اعتقال أولئك الهاربين من الأولويات ضمن جهودها الإقليمية الرامية إلى تعزيز صون السلام والأمن والعدالة.

ويعمل مكتبي حاليا – من أجل ضمان انتقال سجلاتنا ومحفوظاتنا بطريقة سلسة إلى الآلية – على إعداد وحفظ ممتلكاته، سواء في كيغالي وأروشا، فضلا عن تعزيز نظم الحفظ والأطر الأمنية ذات الصلة. واستمرت الاستجابة للطلبات الخارجية بشأن الحصول على المساعدة في التحقيقات والمحاكمات، بوصفها عملا هاما خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي سبيل تعزيز جهود الدول الأعضاء الهادفة إلى محاكمة المشتبه بهم في رواندا والمدرجة أسماؤهم في قائمة الإنتربول، قدم مكتبي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، المساعدة إلى ١٠ من الدول الأعضاء فيما يتعلق بـ ٤٤ من طلبات المساعدة في التحقيق أو المقاضاة في قضايا الإبادة الجماعية في إطار الاختصاصات القضائية الوطنية. وسيتولى مكتب المدعي العام لآلية تصريف الأعمال المتبقية، فرع أروشا، مهمة تقديم المساعدة هذه، اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢.

وقد تسارعت الجهود الرامية إلى إنشاء فرع أروشا عقب تعيين جميع المديرين الثلاثة للآلية في وقت سابق من هذا العام، بفضل العمل الجاد الذي اضطلع به مسجلها، بالإضافة إلى التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على حد سواء. وقد كرس الموظفون في جميع تلك المكاتب والمحاكم فضلا عن مديريهم قسطا كبيرا من وقتهم وطاقتهم لضمان تدشين الآلية كما هو مخطط لها، وأن تضطلع بمهامها بطريقة فعالة ابتداءً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢. ونحن على ثقة من أن الآلية ستبدأ عملياتها منذ ذلك التاريخ، مع التركيز على تعقب الهاربين، وتقديم الخدمات المتعلقة بإدارة الشهود والدعم، وخدمة طلبات المساعدة الخارجية، والاستعداد للمحاكمات المحتملة وإنشاء آلية للمحفوظات. ويتواصل تعيين الموظفين الأساسيين لفرع أروشا، وأتوقع أن يشارك العديد من موظفي مكتب المدعي العام للآلية في عمل الفرع لتمكينه من القيام بعملياتها في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢.

في الوقت نفسه، ونتيجة لانخفاض حجم العمل في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فقد كثفنا إجراءات إنهاء خدمات الموظفين الذين لم تعد هناك حاجة إلى خدماتهم. وفي مكتبي، فقد أدى ذلك الإجراء إلى تقليص كبير في عدد الموظفين في كل من كيغالي وأروشا. ولا شك أن تلك عملية صعبة غير أنها ضرورية نظرا لاقتراب موعد إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونحن لا نزال مدينين للموظفين الذين عملوا بجد وعلى مدى سنوات عديدة لجعل التزام الأمم المتحدة وولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بشأن تحقيق العدالة والسلام في رواندا

واقعاً، ليس فقط لشعب رواندا، بل لبقية العالم بأسره.

وأخيرا، أود أن أتوجه بالشكر إلى مجلس الأمن وأعضائه، فضلا عن معالي الأمين العام، السيد بان كي - مون، لتعييني مدعيا عاما للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية لمدة أربع سنوات. وسأبذل قصارى جهدي من أجل التنفيذ الفعال للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) نصا وروحا، ولأحكام النظام الأساسي للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد جالو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن. أود أن أطلب من أعضاء المجلس أن تقتصر بياناهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق كي يتمكن المجلس من إنجاز عمله على وجه السرعة.

السيد روسنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يشكر الرئيسيين والمدعيين العاميين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على إحاطاتيهما الإعلاميتين فيما يتعلق باستراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين. وتعكس إحاطاهم الإعلامي المستفيض والتقرير التي قدموها اليوم (S/2012/354 و S/2012/349) الجهود الحثيثة التي بذلتها كلتا المحكمتين بغية الإسهام في تحقيق الهدف العالمي لمكافحة الإفلات من العقاب عن الجرائم التي يصفها المجتمع الدولي بكوها الأكثر بشاعةً.

ونود أن نرحب على وجه الخصوص، بالقاضي ميرون والمدعي العام جالو، اللذين يحضران هنا بصفتهما الثنائية، إذ تكلما باسم المحكمتين الجنائيتين الدوليتين اللتين عملا فيهما، فضلا عن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية. ونهنئ القاضي يونسن على انتخابه رئيساً للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، متمنين لهم جميعاً كل النجاح في عملهم.

بعد مرور تسعة عشر عاماً على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، وهي أول محكمة جنائية دولية منذ محاكمات نورمبيرغ وطوكيو، وأول محكمة تنشئها الأمم المتحدة، يسعدنا أنّ أياً من المتهمين لم ينجُ من عدالة المحكمة. كما نرحب بحقيقة أن هذا العام سيشهد محاكمة آخر المتهمين الفارين من المحكمة، ما يمثل نجاحاً ليس فقط للمحكمة بل أيضاً للعدالة الجنائية الدولية عموماً.

فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يسرنا أن المحاكمات تجري حسب الجدول الموضوع. بيد أن ما يثير قلقنا حقيقة أن هناك تسعة أشخاص ما زالوا فارين من العدالة. لن يكون بمقدور محكمة رواندا الاضطلاع بعملها بنجاح ما لم تجد التعاون الفعال من جميع الدول. وندعو جميع الدول، خاصة تلك الواقعة في منطقة البحيرات، أن تزيد من تعاوهما مع المحكمة وأن تقدم لها كل المساعدة اللازمة في إلقاء القبض على الفارين المتبقين وتسليمهم.

ونشيد بالتقدم الكبير الذي أحرزته المحكمتان في وفائهما بولاياهما. ونثني على حقيقة أن المحكمتين ما زالتا تتخذان كل الخطوات الممكنة من أجل إكمال محاكماهما بسرعة على أن تحترما في نفس الوقت الإجراءات اللازمة احتراماً كاملاً وتحافظا عليها. فمن ناحية، نهنئهما على التزامهما بتنفيذ إستراتيجية الإنجاز على الرغم من حجم العمل الكبير. لكن، من ناحية أخرى، يساورنا القلق بشأن التقارير الواردة من كلتا المحكمتين بخصوص الصعوبات التي تواجهاهما في استبقاء العاملين، وتلك واحدة من العقبات الرئيسية التي تعوق تنفيذ الإستراتيجية في حينها. ونحيط علماً بأن بعض التدابير قد اتخذت لمعالجة ذلك، كما أُشير إلى ذلك في الفقرة ١٠ من المرفق ١ من تقرير محكمة يوغسلافيا السابقة (S/2012/354). ونأمل أن تتواصل هذه الجهود من أجل تغيير الاتجاه السلبي الذي عانت منه المحكمتان ويتمثل في مغادرة أعداد كبيرة من العاملين بحثاً عن وظائف أكثر استقراراً، فضلاً عن تمكين المحكمتين كلتيهما من الوفاء

بولاياقمما في الوقت المحدد.

إنه لشرف أن تترأس غواتيمالا الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين. من جانبنا، في هذه المرحلة الحرجة، سنواصل تقديم دعمنا الكامل للمحكمتين ولآلية تصريف الأعمال المتبقية. وفي وقت تقترب فيه ولايتا المحكمتين من نهايتيهما، سوف يكون لآلية تصريف الأعمال المتبقية دور رئيسي لتضطلع به في كفالة استمرار إرث المحكمتين. وننوه بالتقدم المحرز بشأن آلية التصريف، التي أنشأها المجلس بموجب القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) وستبدأ عملها في ١ تموز/يوليه. ونحن مسرورون بالعملية الجارية من أجل تنفيذ آلية التصريف ونرحب بحقيقة أن المحكمتين ظلتا تعملان معاً من أجل كفالة الانتقال التدريجي إلى الآلية. وأخيراً، نعتقد أن للمحكمتين دوراً مهماً في تعزيز سيادة القانون والمصالحة والاستقرار على المدى الطويل، وليس ذلك في منطقة البلقان ورواندا فحسب. لفقههما القانوني آثار بعيدة المدى، ويمثل مصدر إلهام للأجهزة القضائية الدولية في كل مكان، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. نأمل أن يتسنى اتخاذ المزيد من الخطوات من أجل المحافظة على إرثهما والمساعدة في نقل المعرفة والخبرة التي اكتسبتاها إلى الولايات القضائية الأخرى.

السيد كومار (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أسمحوا لي في البداية بأن أهنئ القاضي ميرون على توليه رئاسة آلية تصريف الأعمال المتبقية، بالإضافة إلى مواصلته رئاسة المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. وأود أيضاً أن أهنئ القاضي يونسن على توليه رئاسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. لقد استمعنا باهتمام إلى عرضيهما وتقييميهما لعمل المحكمتين. كما نعرب عن تقديرنا للإحاطتين اللتين قدمهما المدعيان العامان.

ترحب الهند بالتقدم الذي أحرزته المحكمتان في تسريع عملهما. لقد طمأننا ما يراه القاضيان ميرون ويونسن من أن التحضيرات لتنفيذ آلية التصريف تسير على الطريق الصحيح، وأحطنا علماً بأن فرع آلية التصريف بأروشا سيبدأ عمله في ١ تموز/يوليه.

نحن مســرورون أن نرى أن توصيات المجلس التي قدمها خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابقة (انظر S/PV.6678)، بما في ذلك توصياته بشـأن التوظيف واستبقاء المتدربين المؤهلين، قد حققت نتائج ملموســة وســاعدت المحكمتين على التقدم بصورة أســرع في اتجاه تنفيذ إســتراتيجية الإنجاز وإطلاق آلية التصريف.

ونقدر حقيقة أن القاضي ميرون قد أجرى إصلاحات متعددة من أجل تحسين عمل الأقسام المتعددة في المحكمة. ونتيجة بذلك، تقدمت محاكمات ملاديتش، هاديتش، وكراديتش عدة شهور على الجدول المتوقع. وبالمثل، تقدمت الاستئنافات في بعض القضايا بصورة كبيرة على الجدول الموضوع. هذه علامة إيجابية جداً، ونهنئ القاضي ميرون على هذا التطور المحمود.

نحن سعداء بأن نحيط علماً بأن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد أكملت عملها على مستوى المحاكمات بحق ٨٣ من بين ٩٣ متهماً، بينما يظل تسعة متهمين فارين من العدالة. جميع المحاكمات تسير على الطريق الصحيح، وستكتمل بنهاية العام.

ونشيد بالجهود التي يبذلها المدعيان العامان للقيام بمبادرات توعوية، بما في ذلك التدريب الذي يرمي إلى تعزيز قدرات النظم الوطنية على معالجة القضايا المحالة بفعالية، وبالتالي الحفاظ على إرث المحكمتين. كما نحيط علماً، مع الرضا، بالتقدم المحرز في تنفيذ آلية التصريف. إن أي مسألة وظيفية أو تشغيلية أو مؤسسية يمكن أن تنشأ في تنفيذ إستراتيجية الإنجاز أو آلية التصريف ينبغي أن يتصدى لها المجلس، بالتشاور مع فريقه العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

من الأهمية بمكان أن تنهي المحكمتان عملهما في الوقت المحدد. لقد استمعنا باهتمام إلى الشواغل التي أثارها رئيسا

المحكمتين فيما يتعلق بقدرتهما على مواصلة العمل مع الالتزام في الوقت نفسه بالمواعيد المتوقعة إلى حين إغلاق المحكمتين. لقد أوضح القاضيان أن المحاكمات والاستئنافات ما برحت تتأثر سلباً بالنقص في العاملين وخسارة عاملين ذوي كفاءة عالية. نحن نشاطرهما انشغالهما، خاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى استبقاء العاملين الأكفاء وذوي الخبرة. ينبغي النظر باهتمام في اقتراحات القاضيين بشأن كيفية التصدي لتلك التحديات. هذه مسألة عملية تتطلب حلولاً براغماتية مبتكرة. ونقف على أهبة الاستعداد للعمل مع أعضاء المجلس الآخرين لحل المشكلة.

كما أثار القاضيان مسألة نقل الأشخاص الذين بُرئوا أو الذين أكملوا مدة حكمهم. بعضهم ظل يسكن في منازل آمنة في أروشا طيلة السنوات الخمس الماضية. هذه مسألة إنسانية مهمة تحتاج إلى النظر فيها بعناية.

ونرحب بالتعاون الذي تقدمه جميع الدول المعنية بالمحكمتين، وهو أمر حيوي لكفالة الوفاء بولايتي المحكمتين، فضلاً عن تنفيذهما بنجاح إستراتيجيتي إنجازهما.

نقدر لصربيا جهودها المستدامة في هذا الصدد ونرجو من الدول الأخرى مواصلة تقديم تعاونها الفعال ليتسنى العثور قريبا على بقية الفارين وتسليمهم إلى المحكمتين لإنهاء عملية الإفلات من العقاب.

في الختام، نعتقد أن المحكمتين قد نفذتا ولاياتيهما بصورة تبعث على الإعجاب. ونعتقد أن دعم مجلس الأمن حيوي عند هذا المنعطف الهام في حياة المحكمتين. وفي الوقت نفسه، نحض المحكمتين على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للإبقاء على المواعيد المقررة للمحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف. إذ أن هذا من شأنه أن يمهد الطريق أمام إجراء محاكمات ناجحة لبقية الأشخاص المتهمين والتنفيذ السلس لعمل لآلية الأعمال المتبقية.

السيد بيرغر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تأييد ألمانيا الكامل للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومساهماتها القيمة في مكافحة الإفلات من العقاب عن الجرائم الدولية الجسيمة. نشكر رئيسي المحكمتين ثيدور ميرون وفاغن جونسين والمدعيين العامين للمحكمتين، السيد براميرتز والسيد جالو على تقييماتهم الأخيرة وعلى جهودهم لضمان انتقال سلس إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية كما توخى ذلك القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). أهنئ أيضا القاضي ثيدور ميرون والسيد جالو على تعيينهما رئيسا ومدعيا عاما لآلية تصريف الأعمال المتبقية.

لقد تم القبض على جميع الأشخاص الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة لوائح اتهام بحقهم والبالغ عددهم ١٦١ شخصا، ونرحب ترحيبا كبيرا بالاختتام المتوقع في عام ٢٠١٢ لـ ٣٢ محاكمة من الـ ٣٥ محاكمة المتبقية. وفي الوقت نفسه نقر بالأسباب التي تقتضي مواصلة محاكمة هادزيتش وملاديتش وكارادزيتش إلى ما بعد عام ٢٠١٢، ليس أقلها لأن المتهمين يستخدمون حقهم بالكامل في الدفاع عن أنفسهم.

لقد شعرت ألمانيا بمنتهى الارتياح إذ شهدت البدء بمحاكمة ملاديتش في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢. ومن بين التهم المتعددة، التي ستظل ماثلة إلى الأبد كتذكير بجميع الفظائع المرتكبة وكتحذير للأجيال المقبلة، جريمة الإبادة والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وانتهاكات قوانين وأعراف الحرب ضد السيد كارادزيتش والسيد ملاديتش، ومذبحة عام ١٩٩٥ المرتكبة في سربرينيتشا. أود أن أقول أنني أتشاطر التقييم الذي قدمه المدعي العام ومفاده أن إنكار هذه الإبادة أمر غير مقبول. لذلك نعرب عن امتناننا لأكثر من ٣٠٠ شاهد في القضية الموجهة ضد كارادزيتش و ٣٨٧ شاهدا من الشهود الذين يعتزم الإدعاء العام طلبهم في قضية ملاديتش، إن شهاداتهم التي تضفي مزيدا من الصعوبة على الخسائر والمعاناة التي تم تحملها بالفعل، لا غنى عنها في الكفاح

ضد الإفلات من العقاب في الماضي والحاضر.

ولا يزال التعاون من جانب الدول في غاية الأهمية بالنسبة لعمل المحكمتين والانتقال الناجح من المحكمتين إلى المحاكمات الوطنية عن جرائم الحرب. أما فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، فنلاحظ مع التقدير الاستجابة الفورية والمناسبة من جانب صربيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا لطلبات المحكمة من أجل المساعدة، ونناشدها الإبقاء على هذا النهج في المستقبل. وفي الوقت نفسه نلاحظ مع القلق تقييم المدعي العام ومفاده أن التزام صربيا المعلن بإجراء التحقيق في الشبكات التي مكنّت الفارين المتهمين من التملص من العدالة لسنوات عديدة لم يفض إلى نتائج تذكر. وبصورة مماثلة، نشعر بالقلق إزاء التأخيرات في المتابعة المتوقعة للمواد المنقولة من مكتب المدعي العام إلى البوسنة والهرسك والتأخيرات في المحاكمات عن جرائم الحرب المرتكبة في البوسنة والهرسك. ونود أيضا أن نهيب بالسلطات المختصة، لا سيما في البوسنة والهرسك، التغلب على العقبات المتبقية ليتسنى التوقيع على البروتوكول المقترح بشأن تبادل الأدلة والمعلومات بين البوسنة والهرسك وصربيا بشأن جرائم الحرب.

وإذ أنتقل إلى موضوع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نرحب بالتقدم المحرز نحو الاقتراب من الانتهاء من جميع أعمال المحاكمات كما تم التنبؤ به في تقرير استراتيجية الإنجاز لعام ٢٠١١. وثمة تطور إيجابي آخر يتمثل في نقل أول متهم على الإطلاق إلى جمهورية رواندا للمحاكمة ألا وهو جان – بوسكو أوينكيندي تمهيدا لتقديمه للمحاكمة وإنشاء آلية رصد مناسبة لهذه القضايا. ونشيد برواندا على تعزيز نظامها القضائي الوطني لتمكينه من إصدار حكم قضائي في القضايا المنقولة إليه من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتثق ألمانيا بأن مرفق الاتصال عن طريق الفيديو الذي تم تدشينه حديثا في المحكمة العليا لرواندا في كيغالي سوف يسهم في إقامة العدل بكفاءة وفعالية.

غير أنه مما لا يزال يبعث على القلق وجود تسعة أشخاص متهمين يجري البحث عنهم دولياً لا يزال مكانهم غير معروف، بمن فيهم ثلاثة من أعلى مستوى. ونفهم أنه في عدد من تلك القضايا المتعقلة بالإحالة إما اتخذت قرارات بشأنها أو من المتوقع اتخاذها. ولا بد من إعطاء الأولية للقبض على هؤلاء المتهمين الذين وجهت إليهم تهمة الإبادة أو الاشتراك في جريمة الإبادة. ومن سوء الطالع، أنه لم يُحرز تقدم في تلك المسألة منذ أن ناقشنا الموضوع في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. لذلك نهيب مرة أخرى بالمجتمع الدولي وبصورة خاصة بالدول المعنية في المنطقة بذل كل الجهود الممكنة بغية مثول هؤلاء الأشخاص أمام العدالة.

وبما أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تقتربان من الانتقال إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، نلاحظ أن الاستعدادات جارية من أجل الانتقال السلس، ونقر بالتحديات والصعوبات الملموسة الماثلة ضمن العملية. والبعض من هذه التحديات يتسم بطابع خاص من قبيل الحاجة إلى الاحتفاظ بموظفين مؤهلين لتمكين المحكمتين من القيام بمهامهما حتى آخر يوم من عملهما. ونقدر التدابير المتخذة للتخفيف من وطأة الحالة ونحن على استعداد للنظر في مقترحات وخطوات عملية بشأن كيفية معالجة المسألة.

ونتطلع أيضا بتوق إلى اعتماد القضاة للنظام الداخلي لآلية تصريف الأعمال المتبقية ونظام الأدلة، بما في ذلك إدراج فقرة تكفل السرية بشأن المعلومات التي تقدمها لجنة الصليب الأحمر الدولية. وتتوق ألمانيا إلى تقديم دعمها القاطع للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وإلى آلية الأعمال المتبقية.

السيد ماكيل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بالتأكيد مجددا على مواصلة دعم المملكة المتحدة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة

الجنائية الدولية لرواندا. فعملهما جوهري للمساعدة في التصدي للإفلات من العقاب وتحقيق العدل للعدد الكبير من ضحايا الفظائع التي ارتُكبت في يوغسلافيا السابقة ورواندا.

أود أيضا أن أعرب عن شكري للرئيس مارون والرئيس جونسين والمدعي العام براميرتز والمدعي العام جالو. إن التقريرين (انظر S/2012/349 و S/2012/354) والإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها (انظر S/2012/349 و S/2012/354) كانت مرة أخرى من أعلى المعايير. أهنئ الرئيس مارون والمدعي العام جالو على تعيينهما في آلية تصريف الأعمال المتبقية. إن ما يتمتعان به من معرفة ودراية سيكون ميزة هائلة للآلية وهي تدخل مرحلة حاسمة من ولايتها، وسوف يساعد ذلك على ضمان انتقال سلس وفعال.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، نلاحظ مع التقدير أن السلطات الصربية قد أوفت بصورة تامة بتوقعات المحكمة من حيث تقديم المساعدة المتعلقة بالمحاكمة. هذا التعاون جوهري. ومن الجهة الأخرى، لا توجد معلومات عن شبكات الدعم المختلفة التي مكنت ملاديتش وهادزيتش من التهرب لفترة طويلة. والتحقيق في أمر هذه الشبكة هام ونتفق مع ما جاء في التقرير (انظر S/2012/354) ومفاده أن السلطات الصربية لا بد لها من أن تكثف جهودها في هذا الصدد.

نرحب بالمساعدة الإيجابية في المحاكمة المقدمة من كرواتيا والبوسنة والهرسك. وفيما يتعلق بكرواتيا ندرك أن الاستئناف المقدم من غوتوفينا قيد النظر حاليا ومن المتوقع أن يصدر حكم بشأنه في نهاية العام. ونأمل من جميع الأطراف أن تحترم هذه العملية وأي حكم يتم التوصل إليه. ومن الأنباء المشجعة قيام سلطات البوسنة والهرسك بإلقاء القبض على رادوفان ستانكوفيتش في كانون الثاني/يناير. ولكننا نتشاطر القلق المعرب عنه في التقرير إزاء التأخيرات في تجهيز قضايا جرائم الحرب المحلية في البوسنة والهرسك. ونشجع السلطات على معالجة هذه التأخيرات على جناح السرعة.

إن البدء بمحاكمة ملاديتش يمثل معلما هاما بالنسبة إلى المحكمة، مما لا يترك إلا محاكمة واحدة يتعين البدء بها، ألا وهي محاكمة هادزيتش. فمحاكمة ملاديتش تمثل تذكيرا قويا بأن عصر الإفلات من العقاب قد ولى وستتم محاسبة المسؤولين عن ارتكاب فظائع كتلك التي وقعت في منطقة الحولة في سوريا.

ومما يبعث على خيبة الأمل أن من المتوقع أن يصدر الحكم في محاكمة كارادزيتش بعد خمسة شهور من الموعد المتوقع. وبينما نفهم أسباب التأخير، فإننا نحث المحكمة على بذل ما في وسعها لمنع أي تأخيرات أخرى. وسيكون استكمال المحاكمات على نحو فعال وفي الوقت المناسب ذا أهمية متزايدة خلال الشهور المقبلة، مع اقتراب موعد الانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.

ونحن ندرك أن استبقاء الموظفين لا يزال يمثل مشكلة بالنسبة للمحكمتين. ونعي الضغوط الإضافية التي يمكن أن يعاني منها الموظفون الحاليون بسبب النقص في الموظفين. ونرحب كثيرا بالتدابير التي اتخذت لمعالجة هذه المسألة، ونشجع المحكمتين على مواصلة ترتيب أولويات مواردهما بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

أتحول إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وأقول إننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء أن تسعة فارين ما زالوا طلقاء. والقبض على هؤلاء الفارين من الأولويات، لأنه لا يمكن تحقيق العدالة بصورة كاملة حتى يتم القبض عليهم. ونشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وخاصة كينيا وزمبابوي، على التعاون الكامل مع المحكمة من أجل تقديم هؤلاء الفارين إلى العدالة.

ولئن كنا نأسف لأن محاكمة نغيراباتواري لن يتم الانتهاء منها قبل بدء آلية الأعمال المتبقية، يسرنا أن نرى أن المحاكمة في طريقها للانتهاء قريبا حيث من المقرر صدور الحكم بحلول

نهاية العام. وندرك أن المحكمة الدولية لرواندا تعمل بصورة وثيقة مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا لضمان النقل السلس للأنشطة إلى الآلية. وهذا أمر ضروري ونحن نشجع المحكمتين على مواصلة هذا التعاون الوثيق في الشهور المقبلة.

السيد تلادي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ السيد حسن بوبكر جالو على تعيينه مدعيا عاما للآلية والرئيس تيودور ميرون على تعيينه رئيسا لها والسيد جون هوكينغ على تعيينه مسجلا للآلية. كما أود أن أشكر القاضي فاغن جونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والسيد جالو، المدعي العام لها، والقاضي ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والسيد سيرج براميرتز، المدعي العام لها، على تقاريرهم وعروضهم في هذا الصباح.

بينما يقترب موعد دخول النظام الأساسي لآلية الأعمال المتبقية حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه، من المهم أن تعزز محكمتا يوغوسلافيا السابقة ورواندا جهودهما من أجل الانتهاء من القضايا المعروضة عليهما وضمان الامتثال لاستراتيجية الإنجاز، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. غير أنه من المهم، وكما سبقت الإشارة إليه، ضمان ألا تمس الحاجة إلى استكمال القضايا بمعايير المحاكمة وفقا للأصول القانونية.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للجهود التي تبذلها المحكمتان، في خضم تحديات هائلة، للانتهاء من القضايا المدرجة في جدول الدعاوى الحالي لكل منهما، مع ضمان المحافظة على معايير المحاكمة وفق الأصول القانونية. وقد لاحظنا بالفعل كيف أسهمت تجربة محكمة يوغوسلافيا السابقة في إحالة القضايا إلى السلطات القضائية الوطنية في التخفيف من وطأة بعض ضغوط عبء القضايا. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن الإحالة إلى القضاء المحلي لا تساعد فحسب في تخفيف عبء القضايا المعروضة على المحاكم الدولية لتسهم بذلك في الامتثال لاستراتيجية الإنجاز، ولكنها هامة أيضا لبناء قدرات السلطات القضائية الوطنية على التعامل مع هذه الجرائم. كما أنها هامة لضمان إقامة العدل على مقربة من ضحايا الجرائم.، حيثما أمكن ذلك.

في بياننا السابق (انظر S/PV.6678)، شجعنا محكمة رواندا على النظر في إحالة المزيد من القضايا إلى المحاكم المحلية ذات الاختصاص في القضايا ذات الصلة برواندا، على وجه الخصوص. ويسرنا أنه قد تمت بالفعل إحالة العديد من القضايا وأنه توجد حاليا طلبات لم يُبت فيها لإحالة قضايا أخرى. كما سعدنا بما سمعناه صباح اليوم عن أن إحالة القضايا أصبحت موضع تركيز محكمة رواندا. ونواصل تشجيع المحكمة على النظر في ما إذا كان يمكن إحالة المزيد من القضايا.

وبينما نواصل تأييدنا القوي لإحالة القضايا إلى المحاكم المحلية ذات الاختصاص اللازم، فإنه ينبغي للمحكمتين الاستمرار في رصد التعامل مع هذه القضايا من أجل ضمان حسن سير العدالة، بما في ذلك الالتزام بحقوق الإنسان ومعايير المحاكمة وفق الأصول القانونية. ونلاحظ مع القلق التحديات التي ذكرها المدعي العام لمحكمة يوغوسلافيا السابقة بخصوص عمل السلطة القضائية في البوسنة والهرسك. ولا بد من أن تبذل جميع الأطراف المعنية جهودا مشتركة لضمان نجاح نظام الإحالة. ونجاح إحالة القضايا إلى المحاكم المحلية سيضمن استدامة إرث كل من محكمة يوغوسلافيا السابقة ومحكمة رواندا.

وبطبيعة الحال، يتمثل تحد خطير يواجه محكمة رواندا في القبض على الهاربين الباقين، كما سبقت الإشارة إليه عدة مرات في هذا الصباح. وندعو الدول الأعضاء المعنية في الأمم المتحدة إلى أن تتعاون إلى أقصى حد ممكن مع المحكمة في القبض على الفارين، حسبما هو مطلوب بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وكذلك النظام الأساسي للمحكمة.

والمحكمتان تواجهان صعوبات في ما يتعلق باستبقاء

الموظفين. وبينما تنهي المحكمتان أعمالهما، تزداد صعوبة استبقاء الموظفين. ونحن، بصفتنا وفدا، على أتم الاستعداد للنظر، في إطار القيود المالية للمنظمة بالطبع، في الحلول المبتكرة التي ربما تقترحها محكمة يوغوسلافيا السابقة ومحكمة رواندا للتصدي لهذا التحدي.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود الانضمام إلى الأعضاء الآخرين في المجلس في توجيه الشكر إلى القاضي ميرون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضي جونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمدعيين العامين، السيد براميرتز والسيد جالو، الذين قدموا لنا إحاطات إعلامية في هذا الصباح على بياناهم الشاملة. وأود بداية أن أؤكد مجددا على دعم باكستان الكامل للعمل الهام الذي تقوم بها المحكمتان.

نلاحظ التقدم المحرز في استراتيجيتي الإنجاز لمحكمة رواندا ولمحكمة يوغوسلافيا السابقة خلال الفترة المشمولة بأحدث التقارير (انظر S/2012/354 و S/2012/349). ونشير إلى أن المحكمتين واصلتا خلال الأشهر الستة الماضية الانخراط في إجراءات للمحاكمة والاستئناف وفي صياغة الأحكام وفي إحالة القضايا إلى السلطات القضائية المحلية. ونحن نقدر أن المحكمتين واصلتا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الإسهام في القانون الجنائي الدولي الإجرائي والثبوتي بطريقة مهنية.

ونشير أيضا إلى الجهود التي بذلتها المحكمتان في ما يتعلق بعملهما لضمان تمكن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين من بدء أنشطتها في ١ تموز/يوليه. ونحن نقدر دور المحكمتين في إعداد ميزانية مشتركة وعملهما بشأن القواعد الإجرائية للآلية.

ونحن ندرك الصعوبات في إسناد الإعمال إلى القضاة وفي إدارة شؤون الموظفين وفي عملية الانتهاء من عمل المحكمتين. وتعيين موظفين واستبقاء الموظفين ذوي الذاكرة المؤسسية للقضايا مازالا يمثلان تحديات رئيسية لعمل المحكمتين في عملية الإنجاز. ونحن نؤيد فكرة توفير موارد كافية للمحكمتين من أجل تمكينهما من استكمال عملهما في الوقت المناسب. وبينما يمكن أن يسبب الافتقار إلى موظفين من ذوي الخبرة تأخيرات إضافية في استكمال عمل المحكمتين، سيكون من المنطقي النظر في استراتيجيات مبتكرة مثل حوافز الاستبقاء، حسب الاقتضاء، على أساس كل حالة على حدة.

وبينما لا يوجد هاربون متبقون ضمن اختصاص المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في أعقاب اعتقال ملاديتش وهاديتش في عام ٢٠١١، فإنه مما يدعو إلى القلق أن هناك تسعة أشخاص متهمين من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لا يزالون مطلقي السراح. ونأمل أن تتمكن محكمة رواندا، بتعاون الدول الأعضاء المعنية وجهودها، من اعتقال الفارين المتبقين وإخضاعهم للمساءلة. وإلقاء القبض عليهم سيقطع شوطا طويلا نحو تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز وتقليل الأعباء على آلية الأعمال المتبقية.

وتعاون الدول الأعضاء سيكون مفيدا أيضا في إحالة القضايا إلى السلطات القضائية الوطنية وفي نقل الأشخاص الذين أدينوا أو بُرئت ساحتهم أو الذين قضوا مدة عقوبتهم إلى البلدان ذات الصلة التي يوجد فيها أفراد أسرهم. ونشير إلى أن رئيس وقلم محكمة رواندا يبذلان جهودا للعثور على دول مضيفة لبعض الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم والذين يخضعون لحماية المحكمة. وقد أصبحت مسألة نقل الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم على وجه الخصوص مسألة ملحة في ضوء الإغلاق الوشيك للمحكمة. ونهيب بجميع الدول، التي يمكنها وضعها من إظهار الإرادة السياسية ومن النظر بإيجابية في طلب المحكمتين الحصول على المزيد من الدعم والتعاون، القيام بذلك.

ختاما، أود أن أشير إلى أننا نرى أنه من الضروري الحفاظ على إرث المحكمتين نظرا لإسهامها في مجالات القانون الإنساني

الدولي والفقه القانوني. أدت أحكام المحكمتين إلى اجتهادات قضائية سيكون لها تأثير على مكافحة الإفلات من العقاب ومستقبل العدالة على الصعيد العالمي. في ذلك الصدد، فإننا نحيط علما مع التقدير بأن المكتبة القانونية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، قد ألفت ببليوغرافيا خاصة تتضمن جميع الكتابات ذات الصلة المتعلقة بعمل المحكمة. وشكل أيضا المؤتمر المعني بالتراث العالمي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، الذي عقد في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، من أجل دراسة أثر عمل المحكمة على الإجراءات الجنائية الدولية والقانون الإنساني الدولي، خطوة في الاتجاه الصحيح.

السيد مادوريرا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيسي المحكمتين والمدعيين العامين لديهما، على الإحاطات الإعلامية المفيدة للغاية والشاملة التي قدموها اليوم. واسمحوا لي أيضا بإلقاء كلمة خاصة لأهنئ القاضي يونسن، على انتخابه مؤخرا رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. كما أود أيضا تقديم تهانينا، من خلال رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، القاضي ميرون، للقضاة المنتخبين لعضوية آلية تصريف الأعمال المتبقية، الذين أدوا اليمين مؤخرا.

ونود الإشادة، أولا وقبل كل شيء، برئيسي المحكمتين والمدعيين العامين لديهما على الجهود التي بذلاها من أجل إبقاء العمل القضائي على المسار الصحيح، تمشيا مع تقديرات إستراتيجية الإنجاز. ونقدر أيضا قضاة المحكمتين وموظفيهما على عملهم الدؤوب من أجل اختتام النشاط القضائي للمحكمتين في الإطار الزمني الذي حدده المجلس في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

يعكس تقريرا المحكمتين (انظر S/2012/354 و S/2012/349) والإحاطات الإعلامي المقدم اليوم في ذلك الصدد، التقدم الملموس الذي تحقق حتى الآن. وتلقي الضوء على واقع أنه بوسع تدابير عملية، مثل استخدام القضاة المخصصين للحكم في قضايا انتهاك حرمة المحكمة، التي وضعت موضع التطبيق مؤخرا، أن تفرز نتائج كبيرة فيما يتعلق بتسريع النشاط القضائي، فيما يخص القضايا الرئيسية. ومن ثم فإننا نشجع رئيسي المحكمتين على مواصلة البحث بنشاط عن السبل الممكنة لزيادة تعزيز الاستخدام الأفضل للموارد بغرض تعزيز إدارة الوقت المخصص للقضايا الخاصة، وفي نفس الوقت، التقيد بالطبع بالمبادئ المطلوبة للعدالة.

وندرك أن مثل تلك الإدارة تصبح أكثر صعوبة، مع اقترابنا من تاريخ إغلاق المحكمتين. في الواقع، لا تزال المحكمتان تتشاطران قلقا بالغا، جراء تناقص عدد الموظفين، والمصاعب المتعلقة بالتوظيف. ويتعين إيجاد حلول مبدعة وواقعية وفعالة من حيث الكلفة لتلك المشكلة، وتنفيذها بشكل عاجل. ونحيط علما ببعض التطورات الإيجابية في ذلك الصدد، على سبيل المثال، إلغاء قاعدة الستة أشهر فيما يخص طلبات وظائف الفئة الفنية، مما يسر التعاقد مع موظفين جدد. والطبيعة الخاصة للمحكمتين اللتين تسعيان جاهدتين للالتزام بالمواعيد النهائية، وفي نفس الوقت الحفاظ على عملية إنهاء جميع أنشطة المحاكمات، تتطلب تفسيرا مغايرا وأكثر مرونة للقواعد الإدارية العامة للأمم المتحدة. لذلك فإننا نشجع المرونة من جانب الأمانة العامة، فضلا عن الإبداع من جانب المحكمتين.

باختصار، سيدي الرئيس، فإننا نرغب في الإشادة بالمحكمتين على عملهما المتفاني، فيما يخص الاضطلاع بدورهما الذي لا يقدر بثمن، فيما يخص ضمان المساءلة عن أسوأ الجرائم، بأكثر الوسائل حرفية، وفي ظل ظروف صعبة. وقدمت كلا المحكمتين أيضا إسهامات ثمينة فيما يخص إنشاء آلية تصريف الأعمال المتبقية، التي نود الإشادة بها. وأسهمتا في عملية الصياغة الجارية حاليا للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالآلية وتحضير ميزانيتها، التي اعتمدت مؤخرا، وباقي الأنشطة الضرورية. كما أود الإشادة بالمحكمتين ومكتب

الشؤون القانونية على إسهامهما في العملية المعقدة نوعا ما، التي ستمكن الآلية من الشروع في الاضطلاع بمهامها بشكل كامل اعتبارا من اليوم الأول، وهو يوم ١ تموز/ يوليه.

ونود في هذه المرحلة، تسليط الضوء على ثلاثة جوانب، لا تزال مصدر قلق لنا. أولا، ليس بوسعنا أبدا أن نبالغ بشأن أهمية التعاون مع المحكمتين. بينما نرحب بواقع عدم وجود هاربين مطلوبين على قائمة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فضلا عن التقييم المرضي بشكل عام للتعاون الذي أفاد عنه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في تقريره (S/2012/354، المرفق الأول)، رغم بعض القلق. نود التطرق للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وتسليط الضوء على الحاجة إلى تحديد مواقع باقي الهاربين الذين يجري البحث عنهم من قبل المحكمة، وإلقاء القبض عليهم. في ذلك الصدد، فإننا نحث على مواصلة الدول المعنية بذل الجهود من أجل تيسير إلقاء القبض على هؤلاء الهاربين، ونقلهم إلى تلك المحكمة، بغية تحقيق العدالة.

ثانيا، وكما أشرت إلى ذلك من قبل، بما أننا نقترب من نهاية عمل المحكمتين، مع الأخذ بعين الاعتبار العدد المتوقع للإدانات، علينا أن نكون جاهزين للعدد المتزايد من الطلبات التي ستوجهها المحكمتان للدول من أجل أن تستقبل الأشخاص المدانين، ليمضوا فترة سجنهم في سجونها، والحاجة إلى إيجاد استجابات سريعة وملائمة لهذه الطلبات.

أخيرا، فإننا بحاجة للتشجيع على إيجاد حلول نهائية لمعالجة الحالة الفريدة للأشخاص الذين حكم عليهم بالبراءة، والذين أشار إليهم مرة أخرى رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. فهم لا يزالون اليوم يخضعون لتدابير وقائية في منازل آمنة في أروشا، لأنه ليس بوسعهم لا العودة بأمان إلى مجتمعاتهم المحلية ولا إيجاد بلدان ترغب في استقبالهم أو قادرة على ذلك. إنها حالة يجب ألا تستمر، حيث أن لها تداعيات على حقوق الإنسان، ويتعين إيجاد حل سريع لها.

في الختام، تود البرتغال تهنئة رئيسي المحكمتين والمدعيين العامين لديهما وموظفيهما على عملهم. لقد مهدوا الطريق للمستقبل. وساعدوا على إنشاء آلية تصريف الأعمال المتبقية وساعدوا بلدان الأقاليم المعنية، وسلطاتهم القضائية ومجتمعاتهم المدنية، على الاضطلاع بالمهمة الحيوية المتعلقة بالتصدي للإفلات من العقاب فيما يخص أخطر الجرائم.

السيدة لوفربي دو إيلين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر بالطبع الرئيسيين والمدعيين العامين للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين والمحكمتين على تقريريهما (انظر S/2012/354 و S/2012/349).

فيما يخص المحكمة الجنائية لرواندا، وصف الرئيس والمدعي العام الجهود الكبيرة التي بذلها جميع موظفي المحكمة خلال الشهور الأخيرة، من أجل استكمال المحاكمات الجارية. إننا نشكرهم على ذلك. ونود بشكل خاص تسليط الضوء على نقطتين هامتين، هما حفظ الأدلة، وإحالة القضايا للمحاكم الوطنية. فيما يخص حفظ الأدلة، طبقا للمادة ٧١ مكرر من القواعد الإجرائية، فإننا مسرورون للغاية بأن ذلك سوف يساعد على دعم الإجراءات المتخذة ضد ثلاثة هاربين هم فِليسين كابوغا، وأوغسطين بيزيمانا وبروتايس مبيرانيا، في حال اعتقالهم في يوم من الأيام.

فيما يتعلق بإحالة القضايا للمحاكم الوطنية، فإننا نعتقد بأن ذلك في الواقع، هو عنصر هام في عملية الانتقال الحالية. وإننا نشكر المدعي العام للمحكمة ورئيسها على قدومهما لفرنسا، للاطلاع على قضيتي بوسيباروتا ومونيشياكا المعروضتان على القضاء الفرنسي. وتود السلطات الفرنسية التأكيد للمحكمة بأنها تولي القضيتان كامل العناية اللتان تتطلبهما.

لا يزال ثمة أمران مقلقان لا سيما فيما يخص التعاون. تكلم

المدعي العام بالذات عن مسألة إلقاء القبض على الهاربين. ونشير إلى أنه قد أعاد التأكيد على الرغبة في تعاون أكبر من جانب كينيا وزمبابوي تباعا، بخصوص إلقاء القبض على فِيليسين كابوغا، وبروتايس مبيرانيا. والتعاون من جانب جميع الأطراف مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، هو بالطبع هو مطلب تنص عليه قرارات مجلس الأمن. وسيكون ربما من المهم أن يذكّر المجلس مختلف الأطراف بذلك الالتزام.

وتتمثل النقطة الهامة الثانية فيما يخص مساعدة المحكمتين، في نقل الأشخاص الذين أصدرت المحكمتان في حقهم أحكاما بالبراءة، أو أولئك الذين أنهوا فترة سجنهم بعد إدانتهم.

على أن فرنسا ستؤيد، بطبيعة الحال، طلب تمديد ولايات القضاة والرئيس الذي قدمه إلينا السيد فان جونسن.

وتدرك فرنسا إدراكا تاما التحديات التي تواجهها المحكمتان في هذه المرحلة. فنحن مثلا لا نطالب المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالمضي قدما صوب آلية تصريف الأعمال المتبقية فحسب، بل نريد منها أيضا أن تنب في القضايا البالغة الأهمية مثل قضيتي ملاديتش وكرادزيتش. ونود أن نشدد على وجوب عدم القيام بأي شيء قد يقوض قدرة المحكمة على كفالة إحقاق العدالة في مثل هذه القضايا الخطيرة.

وفيما يتعلق بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تحديدا، لا تزال هناك أسئلة، بعد أن استمعنا إلى تقرير السيد برامرتز، بشأن أسباب استغراق فترة طويلة للغاية لإلقاء القبض على السيد ملاديتش والسيد كرادزيتش. وعلاوة على ذلك، وبصورة عامة، يساورنا القلق إزاء تدني مستوى التعاون فيما بين دول المنطقة فيما يتعلق بمحاكمة المجرمين من الرتب المتوسطة. ويعتقد أعضاء الاتحاد الأوروبي أن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والتعاون الإقليمي لا يزالان مهمين.

وأخيرا، أود أن أكرر التعليقات التي أدلى بها المدعي العام بريمرتز، مذكرا هنا بأن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أقرت بأن مذبحة سريبرينيتشا كانت حالة من حالات الإبادة الجماعية، وأن قرار العدالة الجنائية الدولية هذا، فضلا عن واجب احترام الضحايا، ملزمان لنا جميعا.

وفي الختام، أود أن أشكر غواتيمالا، بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، وممثلي المحكمتين ومكتب الشؤون القانونية لدى الأمانة العامة على الجهود المبذولة للوفاء بالجدول الزمني للانتقال المحدد في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) وكفالة التشغيل السلس لآلية تصريف الأعمال المتبقية.

السيد بوشعرة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعيين العامين لديهما على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين. لقد أحطنا علما بارتياح بما بذلته المحكمتان من جهود وما أحرزتاه من تقدم فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجيتي الانجاز لديهما، اللتين ترومان إنهاء عملهما والتحضير لانتقال سلس صوب آلية تصريف الأعمال المتبقية، التي ستتولى المهام المتبقية لدى المحكمتين الجنائيتين.

كما علمنا ببالغ السرور أن الآلية، على الرغم مما واجهته من تحديات، ستبدأ عملياتها في الموعد المحدد في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). وسيمكننا ذلك من مواصلة نظرنا بعزم في إيجاد الظروف اللازمة لتمكنيها من تنفيذ ولايتها بصورة فعالة.

وننوه بالتدابير التي اتخذتها المحكمتان اللتان، اقترانا بكفالة الإجراءات القانونية الواجبة، تمكنتا من تبسيط الإجراءات والقيام بالإصلاحات الرامية إلى تسريع وتيرة عملهما. كما ترحب المملكة المغربية بتمكين تلك التدابير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من بدء بعض المحاكمات قبل الوقت الذي كان متوقعا أن تبدأها فيه، والحد من أثر التحديات المتعلقة

بالانتقال ونقص الموظفين على الجدول الزمني للمحاكمات.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإن الجهود المبذولة أدت إلى إعلان إتمام إجراءات المحاكمات قبل نهاية عام ٢٠١٢ وتشجيع التوقعات التي تشير إلى أن جميع الأحكام ستصدر خلال عام ٢٠١٤. وذلك ينبغي أن يحثنا على الإبقاء على نفس مستوى التعبئة بغية استكشاف السبل والوسائل لمواجهة مختلف المصاعب المتعلقة بالاحتفاظ بالموظفين المهرة.

ونأمل أن تنظر هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بصورة مواتية في إمكانية اتخاذ تدابير إضافية تروم التغلب على المصاعب المتصلة بعملية التقليص، وإتمام مداولات المحكمتين. إن الحوار الجاري بين المحكمتين ومكتب الشؤون القانونية والفريق العامل غير الرسمي لدى المجلس المعني بالمحكمتين الدوليتين، الذي تترأسه غواتيمالا بمهارة واقتدار، سيظل بطبيعة الحال أفضل استجابة للصعوبات المحتملة العملية أو المؤسسية المتعلقة بالإطلاق المقبل لآلية تصريف الأعمال المتبقية.

وفي ذلك السياق، نرى أنه من الضروري التشديد على أهمية تعاون الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مع المحكمتين، وفقا لنظاميهما الأساسيين، وفي وقت لاحق، مع آلية تصريف الأعمال المتبقية. وهذا التعاون ينبغي ألا يشمل فحسب تعزيز الجهود لإلقاء القبض على الفارين الذين لا تزال المحكمة تبحث عنهم، بل أيضا تسريع وتيرة الاتصالات وتقديم الطلبات للحصول على المساعدة القضائية من المحكمتين، فضلا عن دعم جهود نقل الأشخاص الذين أبرأت المحكمة ذمتهم أو قضوا مدة عقوباتهم.

لقد يسرت إحالة القضايا على المحاكم الوطنية بشكل كبير إنجاز عمل المحكمتين وكفالة انتقال سلس صوب آلية تصريف الأعمال المتبقية. وسيسهم قيام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بنقل القضايا المتعلقة بمتهمين من الرتب المتوسطة أو الدنيا إلى الولايات القضائية الوطنية، ونقل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لخمس قضايا إلى المحاكم الرواندية، في توطيد مبدأ التكامل وتعزيز المؤسسات القضائية الوطنية للبلدان المعنية.

وينبغي أن تتواصل الأنشطة المتعلقة بتعزيز وعي أجيال الشباب فيما يتعلق بالدروس المستفادة من الجرائم التي يحاكم مرتكبوها أمام المحكمتين. وإسهام المحكمتين الجنائيتين الدوليتين في العدالة الجنائية الدولية يجب التنويه به والمحافظة عليه. ولحماية إرث المحكمتين قيمة قانونية ومعنوية. وفي ذلك السياق، لا بد من مواصلة كفالة الحصول على المعلومات المتعلقة بالمحكمتين، وولايتهما وإسهاماتهما في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز النظام القضائي الدولي.

السيد كوينتانا (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعيين العامين لديهما على إحاطتيهما الإعلاميتين، ونتقدم بالتهنئة لهما على الجهود التي بذلتها المحكمتان لتنفيذ استراتيجيتي الإنجاز اللتين أقرهما المجلس، وكفالة انتقال سريع إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. كما نشكر وفد غواتيمالا، الذي يسر عمله بصفته رئيسا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، بصورة كبيرة، التقدم المحرز في هذا المجال.

إن وفد بلدي على اقتناع بأن المحكمتين قدمتا خدمة قيمة لقضية العدالة الدولية وصن السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أن الهيئتين عملتا خلال الأشهر القليلة الماضية تحديدا بشكل حثيث لتنفيذ قرارات المجلس المتعلقة بالوفاء بولايتيهما. ومما يكتسي أهمية خاصة مجموعة التدابير الإدارية المعتمدة لتقليص طول مدة المحاكمات، وهي التدابير التي أدت إلى بدء العديد من المحاكمات أو اختتامها قبل الموعد المتوخى لذلك. وبالتالي، فإننا على وشك تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إتمام جميع القضايا الدائرة الابتدائية المعروضة على المحكمتين قبل نهاية هذا

العام، والنظر في جميع الطعون قبل نهاية عام ٢٠١٤.

ومن الناحية العملية، نلاحظ أن اللجنة الخامسة قد أقرت الميزانية فترة السنتين الأولى لآلية تصريف الأعمال المتبقية، وأن قدرا ضئيلا من التقدم قد أحرز فيما يتعلق بكفالة الاحتفاظ بموظفي المحكمة. وعلى نحو خاص، نشيد بالأمين العام على استعداده لتيسير توظيف المتدربين أو المتدربين الداخليين، الذين لديهم الآن خبرة قيمة في أعمال المحكمتين، كانت ستضيع لو لم نقم بذلك.

ويستحق مكتب الشؤون القانونية الإشادة هنا، لأن إصرار موظفيه هو الذي مكننا من الحصول على صيغ شبه مكتملة لمختلف الصكوك القانونية المطلوبة لتشغيل آلية تصريف الأعمال المتبقية. ويصدق القول ذاته على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، ومذكرة الأمين العام بشأن محفوظات المحكمتين والآلية، واتفاقات المقر للبلدان المضيفين لفرعي الآلية، في أروشا ولاهاي.

هناك جانبان يتعلقان بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا يرى وفد بلدي أنه ينبغي لنا أن ننظر فيهما. أولا، نحن قلقون إزاء حالة الناس الذين برّأتهم لمحكمة، ويفترض أن يُنقلوا إلى مكان آخر، لأنه لم يكن من السهل العثور على بلدان مستعدة لاستقبالهم على أراضيها. وقال رئيس المحكمة إنها مشكلة المستمرة وإنه سوف يبذل جهود حثيثة لحلها. ونحن نعتقد أن مجلس الأمن يمكن أن يدعم الرئيس يونسن فيما يتعلق بهذه المسألة عن طريق بعث رسالة واضحة مفادها أن مصير هؤلاء الأشخاص يمثل مصدر قلق بالنسبة لنا جميعا.

ثانيا، بالمقارنة مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن بعض المتهمين من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لم يُقبض عليهم بعد على الرغم من توفر معلومات دقيقة نسبيا عن أماكن وجودهم. نحن نعتقد أنه، بما يتفق مع نية الدول الواضحة لإغلاق هذا الفصل في تاريخ الكراهية والعنف في تلك المنطقة من أفريقيا، ينبغي للمجلس تكرير دعوته إلى جميع الدول للتعاون بشكل فعال مع المحكمة، وبوجه خاص، إلى الدول المسؤولة عن كفالة إلقاء القبض على الهاربين وتسليمهم إلى المحكمة لتفي بالتزاماتها وفقا للقرارات التي أنشأت بموجبها هذه الهيئة.

تشكل المحكمتان الجنائيتان الدوليتان ليوغوسلافيا السابقة ورواندا الأداة الرئيسية التي يوجه مجلس الأمن من خلالها إرادة المجتمع الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم البشعة ذات التأثير الدولي. ويسرنا أن نلاحظ أن مختلف الهيئات التابعة للأمم المتحدة تتخذ الخطوات اللازمة لكفالة الانتهاء المنظم والفعال لمهمتي المحكمتين ولضمان السير المناسب لعمل آلية تصريف الأعمال المتبقية التي وضعها المجلس. لن ندخر أي جهد لمواصلة العمل لتحقيق هذه الغاية.

السيد ديلورنتيس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيسي المحكمتين ميرون ويونسن، وكذلك المدعيين العامين براميرتس وجالو، على إحاطاتهم الإعلامي اليوم وخدماتهم المتواصلة. وأهنئ الرئيس يونسن على انتخابه مؤخرا رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. نحن نتمنى له النجاح في منصبه الجديد.

وتشيد الولايات المتحدة برئيسي المحكمتين وكاتبيها والمدعيين العامين لتفانيهم واستعداداتهم الكبيرة في وضع آلية تصريف الأعمال المتبقية. ونرحب بالتقليص الشامل الذي أجرته كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، مع انتهاء المحاكمات والنقل التدريجي لما تبقى من مهام إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. كما أننا نقدر الجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وآلية تصريف الأعمال المتبقية، الرامية إلى تقاسم الموارد، واتخاذ التدابير الإدارية والتنظيمية لتوفير التكاليف. وتشمل تلك الجهود إسناد أدوار مزدوجة

للموظفين، وتقاسم خدمات الدعم الإداري المشتركة، وإلحاق المترجمين بأفرقة الدعم القانوني واستخدام تكنولوجيا التحاور من بُعد بالفيديو. نحن واعون للتحديات التي تفرضها المعدلات المرتفعة لاستنزاف الموظفين، ونحن ممتنون للقضاة والموظفين الذين يؤدون عدة وظائف في محاكمات متعددة.

يجب على المجلس أن يكون مرنا لضمان أن كلا المحكمتين قادرتان على تطبيق العدالة على وجه السرعة مع الإنصاف. وعندما اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) وحدد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ كموعد مطلوب لتنجز المحكمتان جميع الأعمال المتبقية، لم تتوفر لدينا ميزة معرفة متى سيتم القبض على الأفراد المتهمين. اليوم، يسرنا أنه تم القبض على جميع الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، بما في ذلك إعادة الاعتقال في كانون الثاني/يناير للمدان بارتكاب جرائم حرب رادوفان ستانكوفيتش. نحن ندرك، مع ذلك، أنه سيكون من الصعب التنبؤ بدقة بالجداول الزمنية للمحاكمة والاستئناف، وأن المرونة في إسناد القضايا تكتسي أهمية في هذا الصدد.

أنتقل إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، حيث نرحب بالتقارير التي تفيد بتعاون كرواتيا والبوسنة والهرسك في توفير سبل الوصول إلى المحفوظات والوثائق والشهود استجابة لطلبات المساعدة المقدمة من مكتب المدعي العام. نحن نتطلع إلى انتهاء صربيا من التحقيقات في هوية المتورطين في إيواء رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش وغيره من الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية في صربيا على مدار سنوات طويلة، والمسؤولين عن ذلك الإيواء واتخاذ إجراءات بموجب تلك التحقيقات. ويكتسي هذا التعاون أهمية لاستكمال المحاكمات والطعون الجارية. وإذ تُحرز دول البلقان مزيدا من التقدم نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والتكامل الأورو - أطلسي، فإن سجل تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافية السابقة ومع بعضها بعض، وكذلك التقدم الذي تحرزه في مبادرات العدالة والمساءلة الداخلية، سوف يكتسيان أهمية.

وفي الوقت نفسه، تعرب الولايات المتحدة عن استيائها من البيان الذي أدلي به هذا الأسبوع ونُفي فيه وقوع إبادة جماعية في سريبرينيتسا. إن الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا ليست مسألة يجري تحديدها ذاتيا، بل هي فعل جنائي مفصل قامت المحكمة بتأكيد وقوعها في أحكامها نهائية وملزمة في قضايا متعددة. ولا يمكن إنكارها.

وانتقل إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا حيث للأسف لا يزال هناك ٩ هاربين من المحكمة. ونحن ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما دول منطقة البحيرات الكبرى، إلى المساعدة في القبض عليهم. إن إلقاء القبض على من تبقى من الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة يدل على التزام المجتمع الدولي بإنهاء الإفلات من العقاب لمن يرتكبون الفظائع الجماعية. ومن يؤون الهاربين يعرقلون تحقيق العدالة ويعرضون أنفسهم للخطر، ولا يعملون سوى على تأخير ما لا مفر منه.

ونحيط علما بإحالات القضايا في الآونة الأخيرة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ونرحب باستعداد رواندا للنظر بإنصاف في القضايا المحالة. هذا تطور إيجابي، حيث إن المحاكم الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لا يمكن أن تستمر إلى الأبد. وسوف يساعد تعزيز القطاعين القانوني والقضائي على تقوية سيادة القانون وتحقيق الاستقرار في المنطقة في الأجل الطويل.

ونحن نحيي الجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوضع آلية مراقبة قوية بالتعاون مع المنظمات الإقليمية من أجل كفالة عدالة المحاكمات على المستوى الوطني. وتساعد إحالات القضايا إلى المحاكم الوطنية المختصة على تحقيق استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ونرحب بالتقارير التي تفيد بأن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على وشك الانتهاء من جميع أعمال المحاكمات كما هو متوقع في استراتيجية الإنجاز المؤرخة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وفي الواقع، تقلص عبء عمل المحكمة القضائي بشكل كبير يجسد القيادة القوية للمحكمة وتفاني موظفيها.

ومع اقتراب انتهاء أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا واستعدادهما لإحالة المهام المتبقية إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، فإنهما تمثلان إرثا قويا في المكافحة الدولية ضد الإفلات من العقاب لمن يرتكبون الفظائع. والمتهمون الذي أدينوا خلال إجراءات المحكمة حتى الآن جرت محاكمتهم ووجد أنهم مذنبون بارتكاب بعض أبشع الجرائم المعروفة للجنس البشري، بما في ذلك القتل والإبادة الجماعية والاغتصاب، بوصفها جرائم ضد الإنسانية. وبفضل العمل الدؤوب للمحكمتين، فإن العالم يعرف عن تلك الجرائم، ويجري احتجاز الجناة للمساءلة عن أفعالهم. بالإضافة إلى ذلك، هناك الآن المحفوظات والسجلات العامة التي سوف تكون متاحة للأجيال القادمة، ما يبرز قصصا كانت لولا ذلك ستضيع أو لا ترى النور. هذه المعلومات هامة لمكافحة تضافر جهود من يسعون إلى الترويج لسرد تاريخي بديل يتعارض مع حقائق ثابتة قضائيا. بالإضافة إلى مكافحة الإفلات من العقاب، ستساعد إسهامات المحكمتين في مجالي بناء القدرات المحلية والتثقيف على تعزيز تحقيق السلام والمصالحة في الأجل الطويل.

وكما قال الرئيس أوباما، ”يمثل منع الفظائع الجماعية والإبادة الجماعية أحد المصالح الأمنية القومية الأساسية، وأحد المسؤوليات الأخلاقية الجوهرية للولايات المتحدة الأمريكية“. ونحن ملتزمون بالعمل مع المجتمع الدولي للقيام بذلك. يمكننا بل يجب علينا تحسين جهودنا الفردية والجماعية لحماية السكان من الفظائع، بما في ذلك اتخاذ التدابير الرامية إلى تعزيز الإنذار المبكر والوقاية والاستجابة والمساءلة. وسوف نستمر في التركيز على النتائج الملموسة التي تحدث تغييرا في الميدان، وفي مساعدة الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة على استخدام التخطيط والدبلوماسية لمنع وقوع الفظائع، وليس فقط الاستجابة لها.

السيد أفاندي (توغو) (تكلم بالفرنسية): بدايةً، يود وفد توغو قبل كل شيء، أن يشارك الوفود الأخرى في توجيه الشكر إلى القاضي ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والقاضي يونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وكذلك المدعيين العامين سيرج براميرتس وحسن بوبكر جالو، على إحاطاتهم الإعلامية بشأن عمل المحكمتين. ونهنئ القاضي ميرون أيضا على تعيينه رئيسا لآلية تصريف الأعمال المتبقية، التي سيبدأ تشغيلها قريباً، فضلا عن المدعي العام جالو، الذي سيصبح مدعيا عاما للآلية.

ونرحب بجميع الإحاطات الإعلامية الأربع المقدمة من مديري المحكمتين، التي فصّلت برامج المحكمتين وخطط العمل التي تنفذها كلتاهما بغية إنجاز ولايتيهما، ومواصلة مكافحة إفلات مرتكبي الجرائم من العقاب، على النحو المحدد في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونثني على المحكمتين لتجسيد استراتيجيتي إنجاز ولايتيهما في العديد من المجالات، بما في ذلك التحقيق والمحاكمات في المحاكم الابتدائية والاستئناف، وإحالة القضايا إلى اختصاصات المحاكم الوطنية، وحماية الشهود، والحفاظ على المحفوظات ونشرها، فضلا عن إدارة إرث المحكمتين. وقد أبلغتنا إحاطاتهم الإعلامية عن التدابير المتخذة في الماضي وتلك الواجب اتخاذها في المستقبل فيما يتعلق بالتصدي للتحديات الإدارية والقضائية في مجال استراتيجيتي إنجاز ولايتي المحكمتين.

ونثني على التقدم الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في العديد من القضايا المدرجة على جدول

أعمالها قبل الموعد المحدد لها، فضلا عن تمكن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من إكمال النظر في جميع القضايا في المحاكم الابتدائية. ويكمن أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها المحكمتان في مسألة التعاون من جانب الدول، علما باستحالة تمكن المحكمتين من أداء وظائفهما بدون التعاون معهما. ولست بحاجة إلى تذكير الأعضاء بأهمية ذلك التعاون في مجالات عديدة، بما في ذلك اعتقال وإحالة المتهمين، ونقل المبرئين منهم أو الذين قضوا مدة عقوبتهم. وتدعو توغو جميع الدول المعنية إلى مضاعفة جهودها في تلك المجالات، تحقيقا لإنجاز ولايتي المحكمتين، ولضمان بداية قوية لآلية تصريف الأعمال المتبقية، التي ستشرع في عملياتها في أروشا في ١ تموز/يوليه.

وقد حققت المحكمتان نجاحا مزدوجاً في نقل المتهمين إلى المحاكم والاختصاصات القضائية الوطنية. وتثني توغو على المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على إحراز تقدم في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بإحالة القضايا إلى رواندا، وعلى مبادرتها في إنشاء نظام قوي لمراقبة القضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية، لضمان حصول المتهمين على محاكمات عادلة.

وتثني توغو أيضا على المحكمتين، للعمل الدؤوب الذي أديتاه نحو إنجاز ولايتيهما، على الرغم من الصعوبة التي تواجهها كلتاهما في الاحتفاظ بموظفيهما. وتوغو على استعداد للعمل مع الأعضاء الآخرين في المجلس، فضلا عن العمل مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، من أجل إيجاد خيارات مرنة وشاملة لمعالجة تلك المشكلة – وهي مشكلة من شأنها، إذا ما استمرت دون حل، أن تهدد قدرة المحكمتين على إنجاز ولايتيهما في الموعد المحدد. ونرى أن الخبرة الجماعية لمديري المحكمتين هنا اليوم، كل في دوره واختصاصه، ستكون عاملا حاسما لضمان نجاح عملية الانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية، فضلا عن نجاح الآلية نفسها.

وندعم بقوة التزام الرئيس يونسن الذي لا يعرف الكلل، بنقل مَن قضوا مدة عقوبتهم، أو برئوا من التهم الموجهة إليهم، ذلك لأنه هناك – بالإضافة إلى الخدمات اللوجستية المتعلقة بنقلهم – مسائل تتعلق بحقوق الإنسان ستكون عرضةً للخطر. ومن رأينا أنه فيما لو استمر فرض مراقبة صارمة على السجناء الذين قضوا مدة عقوبتهم والمتهمين الذين برئوا من التهم الموجهة إليهم، فإن ذلك يعني عدم تمتعهم بحقوق الإنسان الأساسية. ونحث المجلس على أن يكرر دعوته للدول من أجل المساعدة في نقل المتهمين السابقين.

ومن الواضح أن رئيسي ومدعيي المحكمتين الأربعة الحاضرين معنا هنا اليوم، يدركون بشكل صحيح عظم المسؤولية التي تقع على عاتقهم، وهي لا تقتصر على توجيه عملية الانتقال إلى الآلية فحسب، بل تنطوي أيضا – كما يدركون وندرك جميعا على وجه اليقين – على المضي قدما في مكافحة الإفلات من العقاب، حتى عقب إغلاق المحكمتين، فضلا عن ترسيخ الدروس المستفادة، وتعزيز الفقه القانوني المكتسب في سياق عمل المحكمتين.

السيد كاريف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر رئيسي ومدعيي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تقاريرهم (انظر S/2012/354 و S/2012/349) وإحاطاتهم الإعلامية. فقد اكتست الإحاطات الإعلامية المقدمة اليوم أهمية خاصة، لكونها قدّمت قبل شهر واحد سابق لافتتاح فرع آلية تصريف الأعمال المتبقية في رواندا. وتلك الآلية هي الأولى من نوعها في تاريخ العدالة الجنائية الدولية، وهي تطالب الإدارة والموظفين على حد سواء بأقصى درجات التركيز والمساءلة. وفي رأينا، أن الآلية قد أنشئت ضمن المعايير التي تمكنها من الاضطلاع بالأعمال الفنية، بما في ذلك إجراء المحاكمات والطعون، وأنه يتوفر لها التمويل المطلوب. وعلاوة على ذلك، يمكن استخدام الموارد المخصصة سابقا للمحكمتين، لتعزيز تمويل الآلية، فيما إذا اقتضى عدد

القضايا المعروضة عليها ذلك. ونتوقع أن تحال الطعون الأولى إلى الآلية في المستقبل القريب. وسيمكّن ذلك المحكمتين من التركيز على قضاياهما المتبقية في حدود الجدول الزمني المحدد لهما بموجب القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

ومع ذلك، فمن غير الواضح ما إذا كان يمكن تنفيذ القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). ونشعر بالقلق إزاء التأخير المتوقع في إجراءات محاكمات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وننوه بالتدابير المجدية التي اتخذتها لتسريع محاكماتها، وذلك بفضل الاستعداد للنظر في قضيتي هاديتش وملاديتش قبل الموعد المحدد. غير أن تلك التدابير لم تؤد إلى تحسن كبير في الحالة بعد. وثمة ضرورة لاتخاذ تدابير جوهرية إضافية.

الحالة في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أقل إثارة للقلق، بالرغم من أننا لم نعد نسمع أي وعود بإكمال الأنشطة في أي وقت قبل الموعد المحدد. وفي رأينا أنه، حتى في حال تولت المحكمة النظر في استئنافي قضيتي نزامبونيمانا ونزييمانا، فلا شيء يمنع المحكمة من الوفاء بالموعد المحدد في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). وبالمثل، لا شيء يمنع اتخاذ قرار نهائي بشأن إحالة قضية موناغيشاري إلى القضاء الوطني الرواندي، خاصةً على ضوء ما تم مؤخراً من إحالة قضية مماثلة إلى رواندا تتعلق بالمتهم أوينكندي.

فيما يخص تعاون الدول مع المحكمتين في المنطقتين ذواتي الصلة، نلاحظ أنه في السنوات العديدة الماضية، بفضل الجهود التي بذلتها السلطات الوطنية، أحرزت المحكمتان تقدماً كبيراً في مقاضاة الأشخاص الفارين من العدالة. لقد أظهرت صربيا مستوى عالياً من التعاون في ذلك الصدد حين أحالت آخر اثنين من المتهمين الفارين إلى المحكمة.

فيما يخص تلك القضية، روسيا مندهشة من المحاولات الجارية من قبل المدعي لدى المحكمة للضغط على السلطات الصربية في أمر بادرت به تلك السلطات نفسها، ألا وهو التحقيق في الأسباب الكامنة وراء تمكن العديد من المتهمين من الاختباء لمدة طويلة جداً في صربيا. نحن نوصي بشدة بأن يركز المدعي العام للمحكمة على المسائل التي تؤثر تأثيراً مباشرا على اختصاص المحكمة. من الواضح جداً أن صربيا تجري تحقيقاً وطنياً لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يؤثر على محاكمات المحكمة ولا على التنفيذ الناجح للقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئيسين والمدعيين العامين بكل من المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ والمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، على إحاطاتهم الشاملة. ونرحب بالجهود التي تبذلها المحكمتان من أجل كفالة تنفيذ ولايتيهما تنفيذاً كاملاً.

لقد سُجِّل تقدم كبيرٌ في تنفيذ إستراتيجيتي إنجاز المحكمتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونحيط علماً، مع القلق، بأن الصعوبات التي تصاحب استبقاء الموظفين الأكفاء وذوي الخبرة لا تزال تمثل عقبة تواجه وتيرة عمل المحكمتين، مثلما كان الحال في الفترات السابقة. في الشهور الستة الماضية، واصلت المحكمتان، تحت ظروف صعبة، العمل بمهنية من أجل إرساء المساءلة عن أفظع الجرائم. كما قدمتا إسهامات قيمة لإنشاء الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

نحن نرحب بالتدابير المهمة التي تنفذها المحكمتان من أجل كفالة نقل الوظائف القضائية بصورة سلسة إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ونحيط علماً

بإحالة المحكمتين بعض القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية. من شأن ذلك النهج أن يساعد ليس فقط في تقليص عبء العمل عموماً على المحكمتين، بل أيضاً في تعزيز قدرات النظم القضائية الوطنية وإنفاذ سيادة القانون على المستوى الوطني.

تعاون الدول مع المحكمتين من الركائز الأساسية لتفعيل عمل المحكمتين، ويشكل عنصراً ضرورياً من عناصر الملكية الإقليمية. لذا فإن من المهم أن تظل الدول ملتزمة بالنهوض بواجباتها تجاه المحكمتين.

يسرنا أن نحيط علماً بأن جميع المتهمين الفارين الذين تتهمهم محكمة يوغسلافيا قد ألقي القبض عليهم وأحيلوا إلى المحكمة. لكن بما أن تسعة من الفارين الذين تتهمهم المحكمة الخاصة برواندا لا يزالون طلقاء، فإن ثمة حاجة إلى أن تستمر الدول المعنية في التعاون المكثف.

في الختام، نود أن نثني على رئيسي المحكمتين، ومدعييهما العامين وموظفيهما لما يؤدونه من عمل ولدأبهم في تنفيذ ولاية المحكمتين. ولا بد من أن يواصل مجلس الأمن دعمه، في وقت تعكف فيه المحكمتان على اتخاذ الخطوات اللازمة لإبقاء المحاكمات في مسارها الصحيح.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً للصين.

أولاً، أشكر القاضي ميرون، رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١؛ والسيد براميرتز، المدعي العام للمحكمة؛ والقاضي جونسين، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛ والسيد جالو، مدعي المحكمة، على إحاطاتهم. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للتقدم بالتهنئة إلى القاضي ميرون على تعيينه رئيساً للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وكذلك المدعي العام جالو على تعيينه مدعياً عاماً للآلية.

فيما يتعلق بعمل المحكمتين، أود أن أشير إلى النقاط التالية. أولاً، يتطلب قرار مجلس الأمن ذي الصلة - القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) - أن تكمل المحكمتان عملهما بنهاية عام ٢٠١٤. يجب الامتثال لذلك الموعد المحدد.

يسر بلدي أن يعلم أن من المتوقع أن تكمل المحكمة الخاصة برواندا عملها بحلول ذلك التاريخ المستهدف، ويرحب بالتقدم الجوهري الذي أحرزته في إحالة بعض القضايا إلى رواندا.

أما فيما يتعلق بالمحكمة الخاصة بيوغسلافيا، لا يزال الامتثال للموعد المحدد يواجه بعض التحديات. ونحث هذه المحكمة، تحت رئاسة القاضي ميرون، على مواصلة تنفيذ تدابير الإصلاح ذات الصلة وزيادة سرعة وتيرة البت في قضاياها. وفي الوقت نفسه، يسرنا أن نحيط علماً بأن التدابير الإصلاحية قد أثمرت بالفعل بعض النتائج المبدئية.

ثانياً، يظل التعاون الدولي مهماً أهميةً حاسمة. ونرحب بتعاون صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ودول يوغسلافيا السابقة الأخرى مع المحكمة الخاصة بيوغسلافيا، وتعاون الكونغو وكينيا وبقية دول منطقة البحيرات العظمى مع المحكمة الخاصة برواندا. وندعو تلك البلدان إلى التعاون مع المحكمتين في تسليم الأشخاص الذين صدر الحكم بحقهم وفي إعادة توطين الأشخاص الذين بُرئوا. ونأمل أن تواصل وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة استكشاف السبل المرنة والمجدية لإيجاد حلول للصعوبات التي تواجه المحكمتين فيما يتعلق باستبقاء الموظفين.

ثالثاً، يجب بذل الجهود من أجل كفالة الانتقال السلس من المحكمتين إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. سيبدأ فرع رواندا من الآلية عمله قريباً، على أن يُدشن فرع يوغسلافيا العام المقبل. من أجل كفالة أن يبدأ عمل الآلية في حينه وأن يكون سلساً، أكملت المحكمتان، ومكتب الشؤون القانونية بالأمم المتحدة، وفريق مجلس الأمن العام غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين كماً هائلاً من العمل. ونأمل أن تواصل هذه الأجهزة بذل جهودها الرامية إلى حل المسائل المعلقة في أقرب وقت ممكن.

الآن أستأنف وظيفتي رئيساً لمجلس الأمن.

قبل أن أعطي الكلمة لممثلي الدول غير الأعضاء، أود أن أطلب من جميع المتكلمين أن يقصروا بيالهم فيما لا يزيد على أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أسمحوا، بادئ ذي بدء، بأن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي الصين رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، وكذلك أن أعرب عن ثقتنا في مقدرتكم على قيادة مجلس الأمن في الوفاء بواجباته ومسؤولياته العديدة في هذه الأوقات العصيبة.

أود أن أعرب عن تقديري للقاضيين ميرون وجونسين، وكذلك للمدعيين العامين براميرتز وجالو، على تقاريرهما الشاملة عن عمل المحكمتين خلال النصف الأول من العام (انظر S/2012/349، S/2012/354)، وحالة القضايا المعروضة أمامها، والتدابير المتخذة في تنفيذ إستراتيجية الإنجاز. تدعم كرواتيا بقوة الجهود الحثيثة التي تبذلها المحكمتان من أجل تحول هاتين المؤسستين الدوليتين الفريدتين تحولاً سلساً إلى جهاز واحد، وهو الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

في ذلك السياق، نرحب بما تم مؤخراً من تعيين مسجل الآلية ورئيسها ومدعيها العام، فضلاً عن وضع قائمة كاملة بقضاة الآلية. ونهنئ السيد هوكنغ، والقاضي ميرون والمدعي العام جالو، فضلاً عن القضاة المنتخبين، على تعيينهم وانتخابهم، ونعرب عن ثقتنا الكاملة في قدرتهم على أن يؤدوا بنجاح المهام العديدة الصعبة التي تنتظرهم.

أود الآن أن أنتقل بصورة محددة إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة وأنشطتها. ترحب كرواتيا بالنتائج الهامة التي حققتها المحكمة حتى الآن، وبشكل خاص إلقاء القبض على جميع الأشخاص المتهمين ونقلهم إلى المحكمة. ونتوقع إجراءات سريعة وفعالة في القضايا الثلاث المتبقية في المحكمة الابتدائية، وهي قضايا تتعلق بكارادزيتش وملاديتش وهادزيتش، وفي مسألة تصريف أعمال الاستئناف بصورة فعالة.

وفي ذلك الصدد، تؤيد كرواتيا جهود المحكمة الرامية إلى الإسراع في الوتيرة العامة للإجراءات وذلك بإدخال تحسينات ابتكارية، بما في ذلك منح إعفاء بشأن تعيين المتدربين الداخليين بصورة مباشرة، وحوافز الاستبقاء. ونرحب بمواصلة استعداد مكتب المدعي العام لتقديم المعلومات ذات الصلة لدعم التحقيقات الوطنية بشأن جرائم الحرب بوصفها مساهمة هامة في الجهود الوطنية لإنهاء الإفلات من العقاب.

وخلال الفترة المشمولة في التقرير، ظل الموظفون الكرواتيون من أعلى مستوى منخرطين في حوار مباشر مع المحكمة والمدعي العام، بينما واصلت وزارة العدل ومكتب المدعي العام إقامة علاقة عمل وثيقة وكثيفة مع مكتب المدعي العام للدولة. وفي الشهر الماضي قام المدعي العام براميرتس بزيارة إلى زغرب واجتمع بنائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية، ووزير الشؤون الخارجية والأوروبية ووزير العدل ومدعي عام الدولة وأعضاء فريق العمل.

ويسرنا أن نلاحظ أن المدعي العام براميرتز أقر في تقريره

بتعاون كرواتيا الكامل والقاطع مع مكتب المدعي العام. وعلاوة على ذلك، ووفقا للتقرير، يعتزم مكتب المدعي العام أن يزيد من اعتماده على ذلك بغية الانتهاء بكفاءة من المحاكمات والاستئنافات المتبقية. ونعتبر ذلك اعترافا هاما بجهودنا الثابتة نحو إقامة تعاون فعال وشامل مع المحكمة وأجهزتها في جميع المجالات الحيوية. ولا يسعني هنا إلا أن أؤكد من جديد عزمنا على مواصلة السير على ذلك النهج حتى تنتهي ولاية المحكمة بالكامل وما بعدها فيما يتصل بآلية تصريف الأعمال المتبقية.

وكما قلت في مداخلاتي السابقة، ما برحت كرواتيا تتابع باهتمام خاص السوابق القانونية المنبثقة من عمل المحكمة وما تنطوي عليه تلك السوابق من امكانية وضع المعايير المقبلة، في جملة أمور، من أجل الاستخدام المشروع للقوة والقيام بعمل عسكري مشروع. وفي ذلك السياق، نرحب ترحيبا خاصا بمسعى المحكمة لزيادة توضيح أثرها وترَكَتِها، بما في ذلك من خلال إشراك علماء بارزين جدا محترفين في ميدان القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي في مناقشات مستفيضة وتحليل هذه المسائل المعقدة. والتفسيرات والاستنتاجات الناشئة سيكون لها أثر شديد على القيام بأي عمل من أعمال القتال في المستقبل، وعلى الجهود النبيلة الرامية إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين أو تعزيزهما.

أما فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، فأود أن أشدد على أن كرواتيا تتشاطر بالكامل الرأي القائل بأن التعاون في المنطقة فيما يتعلق بجرائم الحرب والمسائل المتصلة بها على جانب كبير من الأهمية. وفي الوقت نفسه نفهم أنه ينبغي القيام بهذا التعاون مع إيلاء الاحترام الكامل للولاية القضائية الوطنية ووفقا لمبادئ القانون الجنائي الدولي المقبولة عموما، بما في ذلك المبادئ الأساسية للإجراءات المشروعة وعملية جمع الأدلة.

أود أن أختتم كلمتي قائلا بأن كرواتيا ملتزمة التزاما شديدا بعملية المصالحة في يوغسلافيا السابقة. بيد أننا نعتقد اعتقادا جازما بأن هذه المصالحة غير ممكنة إلا على أساس فرضية الحقائق التاريخية الثابتة بصورة لا لبس فيها والتفسير الدقيق لها، وليس على أساس سوء التفسير أو الإنكار، لا سيما في الحالات التي جرى فيها انتهاكات جسيمة للقانون الدولي بما في ذلك جريمة الإبادة الجماعية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه.

يود وفدي أن يشكر الرئيسين والمدعيين العامين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة على تقاريرهم عن استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمتين. وأغتنم هذه الفرصة لتهنئة القاضي فاغن جونسين على انتخابه رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وأتمنى له كل النجاح في ترؤس عمل المحكمة في هذا الوقت الحاسم.

مثَّلَ عام ٢٠١٢ معلما بالنسبة لنظام العدالة الرواندي. فبعد ثمانية عشرة عاما على الإبادة الجماعية المدمرة التي ارتكبت بحق أبناء التوتسي، فإن الثقة والتعاون اللذين سادا بين نظام العدالة الوطني في رواندا والنظراء الخارجيين والدوليين قد بلغا ذروة جديدة.

للمرة الأولى منذ تشكيل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وبعد سنوات من الطلب المقدم من حكومة رواندا، قامت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بنقل أحدى القضايا إلى رواندا من أجل المحاكمة. فقرار نقل جون - بوسكو أوينكيندي مهد الطريق بالفعل أمام نقل أشخاص آخرين وتسليم قضايا أخرى إلى رواندا، لا سيما قضية برنار مونياغيشاري الذي لم يتقرر نقله إلا بالأمس. وترحب رواندا بهذه التطورات وتعرب عن تقديرها للمحكمة الجنائية على ثقتها العميقة بالمحكمة في

رواندا ونظام العدالة فيها. وأود أن أخص بالشكر المدعي العام وفريقه.

كذلك تشيد رواندا بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على نقلها إلى رواندا ثلاثة ملفات تتعلق بقضايا أخرى. وهذه الملفات تعود لأشخاص متهمين بارتكاب جرائم إبادة جماعية ولا يزالون فارين، وهم بالتحديد فيلغونس كايشيما وشارل سيكوبوابو ولاديسلاس نتاغانزوا. وتتعهد رواندا بمؤازرة الدول الأعضاء لبذل كل جهد للقبض على هؤلاء الفارين وتقديمهم للعدالة.

ترحب رواندا بالقرار الذي اتخذته المحكمة العليا في إقليم كويبك بتسليم ليون موغسيرا إلى رواندا، والمشتبه بارتكابه جريمة الإبادة الجماعية والمعروف جيدا بخطابه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، وهو خطاب ينم عن الكراهية لأبناء التوتسي. وترحب حكومتنا أيضا بالقرار الذي اتخذته محكمة الاستئناف في روين بفرنسا في شهر آذار/مارس بتسليم مشتبه آخر، وهو كلود موهاييمان، المتهم بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية.

وجاء القراران في أعقاب الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بشأن قضية سلفير أهورجيزي حيث قررت المحكمة بصورة نهائية أن تسليمه لرواندا لا يمثل انتهاكا للمادة ٣ من اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تحرم المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة، ولا ينتهك المادة ٦ المتعلقة بحقه في محاكمة عادلة.

وبناء على هذه السابقة القانونية، تشجع رواندا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إلقاء القبض و/أو تسليم جميع الفارين والمشتبه بارتكابهم جرائم إبادة جماعية ممن يقيمون على أراضيها بغية المساعدة في مكافحة الإفلات من العقاب عن أخطر الجرائم المرتكبة.

أقرت رواندا دائما بالوظيفة الهائلة التي تقوم بها وحدة التعقب التابعة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وترحب بنقلها إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين اعتبارا من ١ تموز/يوليه من هذا العام. وتشيد رواندا أيضا بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي قامت بإلقاء القبض على الفارين المتهمين بارتكاب جرائم إبادة جماعية خلال السنوات الماضية. ونحض جميع الحكومات على مواصلة تعاونها في إلقاء القبض على الفارين ونقلهم، بمن فيهم أخطر المطلوبين، فيليسين كابوغا.

تثني حكومة رواندا على العمل الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة لضمان الابقاء على سجل رقمي للمحفوظات ونقلها بنجاح إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. وتدرك رواندا إدراكا تاما بأن موقع محفوظات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا مسألة حساسة، بالنظر إلى أن العديد من العناصر فيها عرضة للخطر، كتصنيف الوثائق الحكومية، وحماية الشهود وحصول الجماهير عليها بيسر. ولهذه الأسباب جميعها تعتقد رواندا أن محفوظات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لا تزال ملكية للأمم المتحدة.

ومهما يكن من أمر، فإن رواندا كما أعربت في مناسبات عديدة، تكرر طلبها لاستضافة المحفوظات في كيغالي بعد الفراغ من عمل الآلية الدولية لتصريف للأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وهذا الموقع سيكفل سهولة وصول الناجين من الإبادة الجماعية إلى السجلات التي تشكل جزءا لا يتجزأ من تاريخنا والتي هي في غاية الأهمية للحفاظ على ذاكرتنا الجماعية – ناهيك عن تثقيف الأجيال القادمة. وبينما ستكون المحفوظات بمثابة مركز أبحاث للعلماء والمجتمع الدولي بوجه عام، فإنها ستدعم، في جملة أمور، أداء الأمم المتحدة لمهمتها المتمثلة في تعزيز السلام وضمان منع الإبادة الجماعية.

لقد قطعت رواندا شوطا طويلا في السنوات الثماني عشر

الماضية. وقدم المجتمع الدولي دعمه الثابت لمعركة البلد ضد الإفلات من العقاب. وبعد حوالي عقدين من العمل، فإن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والهيئة القضائية المجتمعية الرواندية – محكمة غاكاكا – ستنهيان عملهما في هذا العام. وبفضل هاتين السلطتين القضائيتين والمحاكم في البلدان الشقيقة في أوروبا وأمريكا الشمالية، جرى تقديم الآلاف من مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية للمحاكمة وروى آلاف من الناجين قصصهم، مما أسهم في عملية الحقيقة المصالحة وتضميد الجراح في رواندا.

والآن، يجب علينا أن نضمن معا عدم التراخي في مكافحة الإفلات من العقاب. وحكومة بلدي تؤكد مجددا التزامها المستمر بدعم وتسريع عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وآلية تصريف الأعمال المتبقية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ستارشيفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب برئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي تيودور ميرون، والمدعي العام لها، السيد سيرج براميرتز، وكذلك برئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي فاغن جونسن، والمدعي العام لها، السيد حسن بوبكر جالو. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ القاضي جونسن على توليه رئاسة محكمة رواندا والقاضي ميرون والمدعي العام جالو والمسجل هوكينغ على تعييناتهم الجديدة ضمن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

بخصوص تعاون صربيا مع محكمة يوغوسلافيا السابقة، من دواعي سروري أن أبلغ مجلس الأمن بأن تقييمات حكومة بلدي تتفق مرة أخرى مع تقييمات المدعي العام للمحكمة الواردة في تقريره (انظر S/2012/354). وبعد القبض على غوران هاديتش، في تموز/يوليه ٢٠١١، لم يعد هناك أي شخص مطلق السراح من الأشخاص الذين اتهمتهم المحكمة. فقد اعتقلت السلطات الصربية جميع المتهمين الذين يُعتقد أنهم في صربيا ونقلتهم إلى المحكمة.

في ما يتعلق بالوصول إلى الوثائق والمحفوظات والشهود، يسرني أن أقول إن تعاون صربيا لا تشوبه شائبة منذ فترة طويلة وأنه تم الحفاظ على مستوى من النجاح الذي تحقق في تلك المجالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويجري يوميا تلقي طلبات جديدة للحصول على المساعدة من كل من مكتب المدعي العام للمحكمة وفرق الدفاع عن المتهمين، حيث يتم التعامل معها دون تأخير. ونحن نتفق تماما مع تقييم المدعي العام الذي قال: "ظل التعاون الذي تقدمه السلطات الصربية يلبي التوقعات بالكامل" (S/2012/354، المرفق الثاني، الفقرة ٤٨). ونعتقد أن فرق الدفاع سيصدر عنها نفس التقييم بخصوص تعاونها مع السلطات الصربية.

كما أولى المدعي العام، في تقريره الصادر في أيار/مايو ٢٠١٢، اهتماما لمسألة التحقيقات الجارية بشأن شبكات الهاربين. وعلى الرغم من أن المسألة لا تندرج في نطاق اختصاص المحكمة، فإن حكومة بلدي تسلم بأن المسألة على قدر من الأهمية. ونظرا لأن مسألة الهاربين كانت عبئا كبيرا على صربيا لعدد من السنوات، من المهم بالنسبة لنا أن نعرف من الذي آوى الفارين. وعلى الرغم من اعتقادنا بأن إيواء الهاربين مسألة داخلية أساسا، فإن حكومة بلدي تتبادل المعلومات حول التحقيقات الداخلية الجارية بشأن المسألة مع مكتب المدعي العام للمحكمة بحسن نية، وستواصل القيام بذلك.

وصربيا على يقين من أن مستوى التعاون الكامل الذي تحقق مع المحكمة سيستمر في الفترة المقبلة وأن ذلك سيضمن انتقالا سلسا للتعاون مستقبلا مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

وأود أن أكرر أن صربيا مستعدة لمواصلة التعاون مع فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين

الدوليتين بشأن المسائل التي أثارهما وحدة إدارة المحفوظات في المحكمة. وصربيا تؤكد على الموقف الذي أعربت عنه في مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وتؤكد مجددا استعدادها للمشاركة بنشاط في جميع المناقشات المستقبلية حول المسألة. وصربيا مستعدة أيضا لتشاطر خبراتها في التعاون مع المحكمة ونتائج المحاكمات الداخلية التي أجرتها في جرائم الحرب مع البلدان الأخرى وأصحاب المصلحة الدوليين.

وستواصل حكومة بلدي العمل من أجل تنفيذ المبادرة التي تسمح لبلدان يوغوسلافيا السابقة بتوقيع اتفاقات مع المحكمة بشأن إنفاذ الأحكام. ومن الواضح أن صربيا والمنطقة بأسرها قد تغيرتا كثيرا عما كانتا عليه عندما اقترح الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن (S/25704) المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩٣ تنفيذ الأحكام خارج أراضي صربيا. ولذلك، نواصل التأكيد مجددا على أن جمهورية صربيا مستعدة لتقاسم المسؤولية مع البلدان الأخرى بشأن هذه المسألة. ونعتقد أنه ينبغي السماح لصربيا وغيرها من بلدان يوغوسلافيا السابقة المستعدة لفعل الشيء نفسه بالتوقيع على اتفاقات مع المحكمة بشأن إنفاذ الأحكام. وصربيا تتوقع أن ينظر مجلس الأمن في مبادرتنا.

لقد أسهمت صربيا، بفضل جهودها والنتائج التي تحققت، في تحقيق العدالة الدولية وزيادة تطبيع الوضع وتحسين العلاقات بين دول منطقة البلقان، مع الإسهام بقدر كبير في عملية تعزيز الثقة في عمل المؤسسات الوطنية والدولية.

ونجاحنا في التعاون مع المحكمة يعطينا حقا معنويا للضغط بإصرار من أجل إجراء تحقيقات فعالة حول ادعاءات جرائم القتل التي ارتكبها ما يسمى جيش تحرير كوسوفو لغرض الاتجار بالأعضاء. وتتوقع صربيا أن يتم إجراء التحقيقات المستمرة في ادعاءات جرائم الحرب تلك المشار إليها في تقرير مقرر مجلس أوروبا، المؤرخ ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بنزاهة وكفاءة وبصورة مهنية من أجل معرفة الحقيقة وتقديم الجناة إلى العدالة.

ونحن نتابع التحقيقات التي شرعت فيها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ونعرب عن قلقنا إزاء انعدام الشفافية في سير التحقيق. وحكومة بلدي تأمل أن تتلقى في أقرب وقت ممكن أجوبة مرضية على العديد من الأسئلة البالغة الأهمية في ما يتصل بتحقيقات البعثة، وخاصة تلك المتعلقة بالمساءلة والاختصاص وحماية الشهود. وكشف الحقيقة بشأن المزاعم المتعلقة بهذه الجرائم البشعة يجب أن يظل على رأس أولوياتنا.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة على قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.